

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies



مستقبل القوات المسلحة العراقية

د. مايكل نايتس



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط





مستقبل القوات المسلحة العراقية

د. مايكل نايتس

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط



الاراء الواردة في هذا الكتاب لاتعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها

مركز البيان للدراسات والتخطيط

بغداد ، اذار - مارس 2016

جميع الحقوق محفوظة © مركز البيان للدراسات والتخطيط 2016

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
PO Box 2268 Jadiriya, Baghdad

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد 516 لسنة 2016

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد. مهمة المركز الرئيسة، تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بشكل خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، فضلاً عن قضايا أخرى. ويسعى مركزُ البيان إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

مقدمة المركز

بعد عام 2003 سعى العراق في عملية بناء القوات الأمنية على اساس مهني ووطني من خلال مؤسسة عسكرية جديدة بعد حل الجيش العراقي السابق، اذ سعى واستفاد من دعم قوات التحالف آنذاك، وعمل على ادخال بعض الاقسام الجديدة إلى هيكل الوزارات الأمنية مثل قوات الشرطة الاتحادية وجهاز مكافحة الارهاب وغيرها، كما سعى العراق الى تغيير مفهوم القوات الأمنية بعد ان كانت واحدة من الأدوات التي استخدمها النظام قبل عام 2003 لضرب المدنيين في ظل سياساته العدائية والتسلطية.

إن اهمية الجيش لدولة ما هو الحفاظ على وجودها ودرء الخطر الخارجي وحماية الحدود الخارجية لها، وهذا ما يشكل الاساس لبلدان العالم في رسم سياساتها وخططها العسكرية، إلا ان الحال كان مختلفاً في العراق بعد العام 2003 بسبب الظروف الأمنية الاستثنائية التي مرّ بها العراق والخلافات السياسية التي أثرت على بناء القوات المسلحة البناء المطلوب.

وفي ظل الظروف الراهنة التي يمرّ بها العراق وبعد احداث حزيران عام 2014 وسقوط مدينة الموصل بيد تنظيم داعش، كُشفت الكثير من الحقائق التي استدعى الوقوف عليها ووضع الحلول المناسبة لها، فضلاً عن الحاجة الى إعادة النظر بهيكله الجيش بما يلائم طبيعة المرحلة الحساسة التي يشهدها تاريخ العراق الحديث، فدعت الضرورة الى إعادة النظر بخلق عقيدة قتالية وطنية لدى الافراد والمؤسسات العسكرية والأمنية، حيث يستلزم إعادة هيكلة القوات الأمنية والعسكرية المختلفة بما يساهم في عملية بناء جيش قوي نوعي يعمل على حماية المدنيين والوقوف بوجه الإرهاب في كل مناطق العراق ويحمي حدوده.

وقد جاءت هذه الدراسة لرسم صورة جديدة بشأن مستقبل قوات الأمن العراقية وتحديد اهم التحديات التي تعوق عمل المؤسسة الأمنية ووضع الحلول المناسبة لها، فضلاً عن توضيح أبرز المهام التي تقع على عاتق رئيس الوزراء باعتباره القائد العام للقوات المسلحة من الاستمرار بالحصول على الدعم الدولي ومواصلة اصلاح القيادة العسكرية من خلال العمل على بناء مؤسسات جديدة وتطوير المؤسسات الحالية، وإعداد استراتيجية أمنية وطنية عراقية جديدة، إضافة الى دور وزارة الدفاع المتمثل بمحاسبة الضباط الذين يثبت تقصيرهم في مهامهم العسكرية، إضافة إلى مكافحة الفساد والمحسوبية داخل المؤسسات العسكرية، واستحداث اساليب حديثة

في تدريب قوات الأمن العراقية والمحافظة على اساليب التدريب العسكري الأساس، فلم تعد الجيوش في الوقت الحالي تعتمد كلياً على الاساليب التقليدية، وانما اصبحت تعتمد على الجهد الاستخباري والمعلوماتي المرادف للأساليب التقليدية.

ويسعى مركز البيان للدراسات والتخطيط من خلال هذه الدراسة ايضاح مهام صناع القرار في المؤسسات العسكرية وما الذي يتعين عليهم فعله في هذه المرحلة الحساسة التي تتطلب الاستفادة من الخبرات الدولية لمعالجة المشكلات التي تعاني منها المؤسسات العسكرية والأمنية وتطويرها وفق متطلبات المرحلة وامكانات الدولة، والطريقة المثلى لتوجيه قوات الحشد الشعبي بعد انتهاء المعركة مع داعش بالكامل.

مركز البيان للدراسات والتخطيط

آذار 2016

مستقبل القوات المسلحة العراقية

الدكتور مايكل نايتس *

ملخص

منذ سقوط الموصل، ومنتقدو العراق يقولون أنه لم يعد هناك شيء يمكن اعتباره قوات أمن عراقية. ومن الواضح أن ذلك محض هراء، ومن يروج له يدرك تماماً أنه هراء. إنهم مدفوعون بدافع الشماتة - ورغبة حمقاء للسخرية من العراق خلال معاناته.

إن قوات الأمن العراقية تقاتل وتنتصر في مواقع عديدة على الخارطة، وتقف بمواجهة تنظيم داعش على أطول جبهة أكثر من أي قوة مسلحة أخرى، إلا أن قوات الأمن العراقية قد عانت من خسائر كبرى أكثر من أي قوات أخرى في مواجهة تنظيم داعش، كما كانت تقاتل الجهاديين السلفيين لأكثر من عشر سنوات بشكل متواصل. ولا تزال تلك القوات الآن تستعيد عافيتها بشكل متنامٍ. على أولئك الذين يسخرون من قوات الأمن العراقية أن يضعوا في الحسبان أن العراق سيسترد قوته، وأن العراقيين لديهم ذكريات طويلة.

وبينما يعيد العراق بناء قواته العسكرية، من المهم جدا تشخيص المشكلة التي يجب معالجتها بشكل صحيح. إن تحديد الأعراض الأخرى للسبب الرئيس للهزيمة التي منيت بها قوات الأمن العراقية هو فشل القيادة السياسية والعسكرية. تنبع جميع المشاكل العسكرية في العراق من فشل القادة في استباق الأزمات، والتخطيط لها، وتخصيص الموارد، ومكافحة الفساد. وقد أخطر ضابط في الجيش العراقي، المؤلف، بعد سقوط الموصل ما يلي: "ليس هذا مجرد فشل للجيش، بل فشل للحكومة."

غير أن القيادة الشجاعة والذكية يمكنها إصلاح الكثير من المشاكل العسكرية في العراق أيضا. يمكن للقادة السياسيين والعسكريين العراقيين العمل بشكل جاد للحفاظ على التعاون مع الشركاء في الأمن الدولي، للانتصار في الحرب الحالية ضد تنظيم داعش. كما يمكن للقادة السياسيين العراقيين الاستمرار في إعادة رفد الجيش بالجنود مع توفير القيادة النظامية القادرة. ويمكن أيضا للقادة السياسيين والعسكريين دفع الإصلاحات لمكافحة الفساد الحقيقي والتطبيق الصارم للقوانين العسكرية. يمكن للقادة الأذكياء مقاومة الضغط لبناء مؤسسات جديدة، ودعم تطوير المؤسسات الحالية مثل وزارة الدفاع ووزارة الداخلية. يمكن للقادة المستبصرين استكمال ما تبقى من هذه الحرب ضد تنظيم داعش، بطريقة من شأنها أن تدعم المصالحة الوطنية، وذلك باستخدام أدوات مثل اللامركزية في صنع القرار على المستوى المحلي للأمن والتجنيد.

* زميل ليفر في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى

يقف العراق الآن على مفترق طرق، والخيار بسيط جداً، هو اختيار الأشخاص المناسبين لتولي مسؤولية الأمن ومنحهم الصلاحيات والموارد المناسبة، أو أننا سنشهد المزيد من التدهور في استقرار العراق ووحدة.

بالنسبة لرئيس الوزراء العراقي

ينبغي على رئيس الوزراء العراقي، بوصفه القائد العام للقوات المسلحة العراقية، النظر في بعض مسارات العمل التالية:

- **تأكيد التزام التحالف الدولي على المدى المتوسط للمرحلة (2018 - 2021) في الحرب ضد تنظيم داعش:** بعد تحرير المدن العراقية في عام 2016 - 2017 سيبدأ العمل الجدي في إعادة بناء قوات الأمن العراقية، وتأمين الحدود والقضاء على الإرهابيين وتدمير مخابئهم. ويمكن لتقليل الدعم من قوات التحالف للعراق أن يُعرضه لخطر عودة تنظيم داعش من جديد، مثلما حدث بعد عام 2011 الذي مكن داعش من الحصول على القوة. يتألف التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة من ست دول من مجموعة الدول الثمان الكبار، وهو أقوى تحالف دخل فيه العراق قبل أي وقت مضى. ومع التحول في المساعدات السريعة التي يمكن أن تقدمها كل من روسيا وإيران، ويمكن اعتبارها حليفاً بديلاً، يجب على الحكومة العراقية أن تتعلم من الدرس المستفاد من قطع الدعم من الولايات المتحدة في عام 2011، عن طريق ضمان الحصول على دعم التحالف للعراق على المدى البعيد والمتوسط. أفضل طريقة للقيام بذلك هي من خلال إقامة مشاريع أمنية مشتركة متعددة الجنسيات يمكن أن تدوم أبعد من الحرب الحالية ضد تنظيم داعش. ويتمثل أحد الخيارات في بناء علاقات طويلة الأمد مدعومة دولياً للتدريب العسكري في العراق، تركز على أمن الحدود مع أو مكافحة التمرد، كما ينبغي أيضاً أن يبدأ العراق حواراً هادئاً مع مختلف الفصائل السورية - وخاصة القوى الديمقراطية السورية، بشأن كيفية تأمين الحدود السورية بشكل مشترك في المستقبل.

- **مواصلة إصلاح القيادة العسكرية من خلال تعيين رئيس أركان للجيش مؤهل بشكل كامل على رأس القيادة المشتركة العراقية:** يحتاج العراق الى رئيس أركان جيش قوي وينبغي أن يكون هذا الشخص ضابطاً عسكرياً، وأن يكون النائب العسكري المعترف به لرئيس الوزراء العراقي والقائد اليومي لكل عناصر قوات الأمن العراقية. يجب أن تتم الموافقة على هذا الضابط من قبل البرلمان، وأن لا يتم تعيينه بأمر تنفيذي، وهو ما من شأنه أن يقوض سلطة المنصب. كما يجب أن يكون رئيس أركان الجيش ضابطاً بمؤهلات عسكرية قوية ورؤية مؤسسية متميزة لتطوير قوات الأمن العراقية. ولا ينبغي أن يكون تعيينه بحسب المحاصصة العرقية والطائفية، إذ

يجب أن يتخلى العراق عن هذه السياسة المدمرة. كما ينبغي أن لا يخشى من سطوة الجماعات المسلحة والكتل السياسية، وأن تحميه الحكومة من كل التهديدات الجسدية والضغط السياسية، ويجب أن يعطى رئيس أركان الجيش دعماً سياسياً قوياً من خلال فرض القانون العسكري وتعزيز الانضباط ومعاينة من يخل بالكفاءة العسكرية ويتسبب في الفساد على جميع المستويات، كما ينبغي مكافأته على نزاهته وقدرته على كتابة التقارير التي ترصد الحالات السيئة، ويجب أن يحظى رئيس أركان الجيش الجديد بالدعم السياسي الكامل لنقل أو استبدال أي ضابط في قوات الأمن العراقية، بما في ذلك كبار مساعديه في الإدارة، والعمليات، والتدريب، والخدمات اللوجستية ولا يجب أن تقف في وجهه أي محاصصة من أجل الارتقاء بقدرة قوات الأمن العراقية في الدفاع عن الشعب العراقي وأرضه.

- **مقاومة ضغط بناء مؤسسات جديدة، وتطوير المؤسسات الحالية مثل وزارة الدفاع ووزارة الداخلية بدلاً من ذلك:** الحكومات الذكية لا تتخلى عن مؤسسات الدولة الكبيرة لتبني هياكل جديدة تماماً، بل تعمل على اصلاحها، في هذا الوقت الذي يعاني فيه العراق من تقشف اقتصادي عميق، فإنه لا يستطيع بناء قوات تعبئة شعبية جديدة تشبه الوزارات. لا يحتاج العراق الى مزيد من المؤسسات الموازية، بل يحتاج إلى الاستغلال الأفضل لخبرات وحدات التعبئة الشعبية، شريطة أن تقوم الحكومة باحتكار القوة، وتعد فرقة العباس القتالية التي يتلقى فيها المتطوعون بالكامل الأسلحة الثقيلة والأوامر من الحكومة تحت سلطة وزارة الدفاع، ولا تسعى للصلاحيات، وتلتزم بحل نفسها بناء على طلب الحكومة، نموذجاً مفيداً.

- **دمج جهاز مكافحة الإرهاب في وزارة الدفاع:** لا يزال جهاز مكافحة الإرهاب يسير على غير هدى من دون وزارة تشرف عليه، وليس له قانون أو ميزانية. اذ ينبغي أن يدرج هذا الجهاز رسمياً في وزارة الدفاع، وهي الوزارة التي يشترك معها بشكل غير رسمي من حيث الموظفين والموارد. هذا من شأنه أن يعطي الجهاز وصولاً مباشراً إلى كل من الموظفين والتمويل دون الحاجة إلى ترتيبات بيروقراطية مرتجلة، مع هذا الاستقرار الإداري والمالي يمكن لهذا الجهاز القيام بامور التخطيط والبرمجة لعدة سنوات.

- **مكافحة ما تبقى من هذه الحرب ضد تنظيم داعش بطريقة من شأنها أن تدعم المصالحة الوطنية:** يمكن للحكومة العراقية من الناحية النظرية، أن تلتزم بحماية عسكرية مفتوحة في شمال العراق وغربه مع الجيش العراقي والشرطة الاتحادية ووحدات قوات الأمن العراقية الأخرى التي يكثر فيها جنود من جنوب العراق، في هذا المستقبل العراقي، يمكن لأبناء الجنوب أن يواجهوا سلسلة لا نهاية لها من حركات التمرد التي يطلقها أبناء الشمال والغرب، والفائز الوحيد سيكون تنظيم داعش والحركات التي

سنأتي بعده، وينبغي الانتباه الى هذه الحالة في المستقبل، والاستفادة من التجربة الفطيرة مع تنظيم داعش، والإتيان بصيغة لمنع ظهور حركات شبيهة بتنظيم داعش.

- يجب أن يبدء رئيس الوزراء مراجعة عاجلة للضباط العراقيين الذين لديهم سجل ناجح في مكافحة التمرد على مدى العقد الماضي، بهدف إنشاء وتدريب منهج عراقي أصيل في مكافحة التمرد.

- يجب على العراق مزج الأفكار من تشريع صلاحيات المحافظات العراقية والحرس الوطني، وتفعيل مفاهيم "الفيدرالية"¹، فضلاً عن الخبرة العملية في جمع وحدات قوات الأمن العشائرية والتعبئة الشعبية لوضع «قواعد اللعبة» للمركزية في صنع القرار والتجنيد على المستوى المحلي.

• إقامة استراتيجية أمنية وطنية عراقية جديدة: بتوجيه من رئيس الوزراء، يحتاج مجلس الأمن الوطني لصياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقية المحدثة التي سوف تصور انتقال العراق من الصراع ذي الكثافة المتوسطة الى أمن الحدود ومكافحة التمرد، وانتهاءً برصد التهديدات الإقليمية. من شأن هذا أن يوفر وثيقة تأسيسية لمخططي الدفاع من أجل انشاء برنامج قوي لشراء السلاح والذخائر والاكتفاء الذاتي وتوليد قوة مستدامة لعدة سنوات.

بالنسبة لوزير الدفاع العراقي

يجب على وزير الدفاع العراقي النظر في مسارات العمل التالية:

• إجنتاث واسع النطاق للضباط المتوسطين والصغار من الفاشلين والفاستدين: هناك حجة قوية لاجنتاث هؤلاء من قوات الأمن العراقية، اذ يجب أن يكون هناك أيضاً عدم تسامح مع حالات الغياب، والعمل وفق مبدأ «مرة بدون اذن، تعني دائماً بدون اذن» ويمكن التأسي بنموذج إعادة بناء أقسام الشرطة الاتحادية لعامي 2006 - 2007 عندما تم فصل خمسة وثلاثين أو تسعة وثلاثين من قادة الكتائب وقادة آخرين من رتب اعلى على مستوى الافواج . إذا ما تم دمج الوحدات الأقل قوة، سيكون عدد الضباط كافياً لسد النقص الذي ستخلفه عملية الفصل تلك. ويمكن القيام بعمليات فصل جماعية لأولئك الذين لا يطورون عملهم عندما يكون الضباط الذين سيحري وضعهم مكان المفصولين جاهزين.

1. وفقاً لبريت ماكنورك، فإن «تفعيل الفيدرالية من شأنه أن يساهم في تمكين السكان المحليين من تأمين مناطقهم بالموارد الكاملة للدولة من حيث الفوائد والرواتب والمعدات، وسيركز الجيش الوطني في ظل هذا المفهوم، على تأمين الحدود الدولية، وتوفير المساعدة والدعم عند الضرورة لمكافحة الشبكات الإرهابية».

- **إجتثاث الفساد والمحسوبية من عملية اختيار الضباط:** يجب أن لا يصل الفساد الى عملية اختيار الضباط الكبار وضباط الصف والضباط الصغار، ومن المهم ايضاً وضع لوحات للتصويت المفتوح وجهود محاربة الفساد في مراكز التجنيد والاكاديميات العسكرية، إذا ما أريد لقوات الأمن العراقية أن ترتقي الى كامل إمكاناتها، ويجب أن تعطى لأمري اكاديميات الضباط وضباط الصف ومراكز التدريب الأخرى صلاحية رفض أي متدرب.
- **دعم وتجنيد الضباط وتدريبهم:** يجب على وزارة الدفاع القيام بما يلي:
 - السعي لاستيعاب القادة المقاتلين ذوي الخبرة من متطوعي فرقة العباس القتالية، وقوات الحشد الشعبي، وقوات الأمن العشائرية، ويجب على جميع المجندين المحتملين تلبية معايير التدريب نفسها لتجنب مشاكل إغراق قوات الأمن بعناصر غير مؤهلة من الضباط الدمج بعد عام 2003.
 - التركيز على استقطاب المزيد من خريجي الجامعات إلى الأكاديميات العسكرية، كما فعلت مصر بعد كارثة عام 1967، وكما فعل العراق في منتصف الثمانينات بينما كانت الحرب تستعر بين إيران والعراق. كما يجب وضع أولويات المرشحين الجيدين ممن يمتلكون المهارات اللغوية التي تساعد إمكاناتهم التقنية والتدريبية الدولية.
 - تطوير معهد اللغة في وزارة الدفاع بسرعة لإزالة حاجز اللغة الذي يقلل من قيمة التدريب الدولي والمعدات.
 - على الرغم من أن الإلتزام صعب في خضم حرب، إلا أن على العراق إرسال أكثر القادة العسكريين الواعدين للتدريب على اللغة، وإرسالهم إلى الخارج للحصول على التعليم العسكري المهني. ويجب أن يحصل هؤلاء الضباط وضباط الصف على كامل الأجور والحوافز والترقية، فضلاً عن حماية خاصة من الإرهاب لدى عودتهم.
 - يجب تقليل الفجوة بين الضباط وضباط الصف من أجل أن يتمكن ضباط الصف من تأدية واجبات مثل توجيه الضباط الطيارين على أهداف أو مهمات طلب نيران المدفعية.
- **نقاط القوة في جهود التجنيد الجديدة لقوات الأمن العراقية:** تشمل المواضيع الرئيسة التي على الحكومة العراقية التأكيد عليها ما يلي:
 - الزيادة في نجاحات الجيش العراقي في الميدان.
 - المعدات الثقيلة والتدريب المتقدم الذي يقدمه المجتمع الدولي للجيش العراقي.
 - الأجور مدى الحياة وفوائد الانضمام إلى الجيش.

- التزام الحكومة بجذب المجندين وضمهم في قوات أمن عراقية غير طائفية ومتعددة الأعراق.
- **تركيز الموارد على حماية القوات العسكرية:** يمكن زيادة المجندين والحفاظ عليهم من خلال معالجة بعض مخاوفهم وقلقهم، لذلك يحتاج الجيش العراقي للتطوير السريع والدعاية ايضاً لما يلي:
 - إنقاذ حياة المجندين في المعارك.
 - حوادث الإخلاء والإمكانات الجراحية في المستشفيات بما في ذلك إخلاء الجرحى بالطائرات المروحية العراقية.
 - معدات حماية القوة والتدريب، بما في ذلك الهندسة الميدانية، والتحصينات والعجلات المضادة للألغام، والتدريب على مكافحة الألغام، ومعدات الدفاع في الحرب الكيميائية، بالإضافة إلى مراقبة التحالف الدولي.
 - يجب على الحكومة أن تنظر في مخططات إسكان العسكريين في مجتمعات مغلقة محمية، وهي وسيلة هامة لحماية كبار الضباط وأسرتهم من الإرهاب.
 - ضرورة توفير الحماية عندما يسافر المجنود السنة الذين يتدربون في الجنوب والمجنودون الشيعة الذين يتدربون في الشمال، عند سفرهم لقضاء اجازاتهم الإعتيادية.
 - ينبغي إعطاء الأولوية لمبادرات الدفع الإلكتروني للحد من الوقت الذي يقضيه المجنودون في الإجازة، فضلاً عن الأعباء الإضافية ومخاطر حماية الجنود عند الدخول والخروج من المناطق الساخنة.
- **وضع أفضل قائد ممكن على رأس مسؤولية تدريب قوات الأمن العراقية:** من أجل منع تكرار اختيار تدريب قوات الأمن العراقية بعد الانسحاب الأمريكي، يحتاج الجيش العراقي الى زيادة التدريب الأساسي تحت قيادة ضباط اتصال دفاع فائقي المهارة.
- **استعادة الأساليب التقليدية العراقية للتدريب العسكري الأساسي:** يجب على العراق الشروع في حملة تدريب تجمع ما بين المناهج الأساسية المحلية التقليدية والتدريب المتقدم المتوافق مع المعايير الدولية، كما ينبغي اعتماد الأساليب العراقية في وضع قضايا الانضباط العسكري مثل اللباس، والبيزية، والتمارين، والسير، والتحية، وسلوك الجندي، وممارسة الرياضة البدنية والمهنية.
- **ينبغي تعزيز التدريب المتقدم إلى حد كبير بدعم من قوات التحالف على المدى البعيد:** ينبغي بدء تدريب مفتوح خلال فترة الهدوء في العمليات النشطة قبل بدء عملية الموصل. وينبغي أن تتضمن الملامح الرئيسية ما يلي:

- الالتزام بمناهج "تدريب المدربين" لضمان الانتقال التدريجي للتدريب المتقدم للتحالف الدولي إلى التدريب المتقدم بقيادة عراقية.
- يجب أن يكون التدريب متكيفاً مع الاحتياجات المتغيرة للمهام متوسطة الكثافة، ومكافحة التمرد، وأمن الحدود، كما ينبغي لجميع الوحدات العراقية أن تصدر تقارير ما بعد العمل إلى مراكز التدريب، وتقديم المشورة بشأن فائدة التدريب وكيفية تطويره بشكل أكبر.
- ينبغي أن يظل برنامج التدريب لعشرة أسابيع كحد أدنى هو المعيار، مما يتيح المزيد من الوقت لتنمية المهارات، للضباط وضباط الصف أثناء التدريب، وتمارين محاكاة المعركة الواقعية بالألعاب النارية.
- يجب تطوير منطقة ميدان التدريب وكلية الهندسة في بسماية وتوسيع نطاقها.
- يجب على وزارة الدفاع تخصيص التمويل الكبير والمستمر والمبرمج لعدة سنوات، لدفع ثمن المعدات والذخائر في مراكز التدريب مثل (مركز التاجي، وبسماية وأبو غريب).
- **وضع أفضل قائد ممكن على رأس مسؤولية الخدمات اللوجستية لقوات الأمن العراقية:** يحتاج العراق إلى ضباط أليين للنقل والإمداد وصيانة المعدات، وينبغي أن يكون المسؤول عن مستودع القيادة العامة للجيش العراقي في منطقة التاجي ضابط برتبة فريق (وليس لواء كما هو حالياً) حتى يتسنى للمستودع أن يتفاعل على قدم المساواة مع قيادات العمليات الأخرى (بما في ذلك قيادة عمليات بغداد، حيث يقع التاجي ضمن صلاحيتها).
- **التركيز على برنامج متعدد السنوات لتحديد أولويات بناء وحدات «الدعم»** هناك درس أساسي يمكن الاستفادة منه من العقد الماضي، وهو ضرورة بناء وحدات الدعم بحسب النسبة الحقيقية للألوية المقاتلة، وبالتوازي مع ملء الألوية القتالية الضعيفة، تحتاج الحكومة العراقية إلى إنهاء برنامج "تعويضي" لإنشاء وحدات الهندسة والمدفعية واللوجستية والطبية والاتصالات والاستخبارات، كما ينبغي أن تكون نسبة القوى العاملة (خمسة إلى ثلاثة) للجنود المقاتلين مقابل قوات الدعم.
- **إنشاء مجلس موارد ومتطلبات الدفاع:** يجب على وزارة الدفاع دعم تطوير منبر قوي الذي يمكن أن يتطور بسرعة من خلال خطة مشتريات تستمر ل 3 - 5 سنوات لقوات الأمن العراقية، ووضع الميزانيات والإستدامة، كما ينبغي أن يركز هذا المنبر على تطوير التخطيط، والبرمجة، وإعداد الميزانية، والتقييم لسنوات عدة.

بالنسبة للبرلمان العراقي:

تحتاج لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي الى دعم كبير، وينبغي أن يبدأ ببعض الخطوات البسيطة ولكنها مهمة:

- **دعم البناء المتوازن للوحدات القتالية ووحدات الدعم:** تتبع قوة البرلمان من مراجعة الميزانيات والتصديق عليها، ويمكن للبرلمان أن يلعب دوراً إيجابياً من خلال ضمان أن تقوم الحكومة بالتخطيط بشكل صحيح للتنمية المتوازنة للوحدات القتالية ووحدات الدعم للحد من خطر الأخطار المستقبلية لقوات الأمن العراقية.
- **استدعاء مجلس موارد ومتطلبات الدفاع ومراقبة جهوده:** يمكن للبرلمان أن يساعد وزارة الدفاع والحكومة في تنظيم التخطيط لسنوات عدة، وبرمجة وإعداد الميزانية والتقييم، ويجب على البرلمان بشكل خاص، منع شراء اي أسلحة رئيسة التي ليس لها خطة متعددة السنوات من حيث الاكتفاء والميزانية، أو أي مشتريات رئيسة ليس لديها قطع غيار، وينبغي أن تشمل جميع مشتريات الأسلحة حزم تدريب للمدرين ومواد تدريبية وأدلة باللغة العربية، بشكل يسمح للعراق بتولي صيانة معظم تلك الأنظمة في إطار زمني مخطط له، كما يجب على البرلمان تدقيق الاكتفاء وتخطيط الصيانة للأنظمة المعقدة للغاية مثل الدبابة القتالية M1A1، التي تبين صعوبة عملها بشكل مستمر في ظروف الحرب، ويجب على البرلمان أيضاً أن يراقب عن كثب صفقات الأسلحة المتفاوض عليها مع الدول المعروفة بتقدم رشى في مبيعات الأسلحة الفاسدة، ولا سيما روسيا.
- **طلب جرد بجميع المعدات في المستودعات العسكرية في العراق:** يمتلك العراق كميات كبيرة من المواد العسكرية غير المقيدة في العديد من مخازنه، إذا ما تم حصر هذه المواد، يمكن ذلك أن يوفر على العراق تكلفة شراء أسلحة كبيرة، كما ان مثل هذه المواد ستكون متاحة بشكل أسرع، ويتطلب الجرد استثمار الجهد، لكنه قد يكون مفيداً جداً، وسيُرسَل رسالة الى القادة العراقيين مفادها أنه لن يتم التسامح مع التبذير في وقت يعاني فيه الشعب من تخفيضات في الرواتب والخدمات.
- **رفض التعيينات بالوكالة:** على البرلمان أن ينظر في تقديم تشريع صريح لحظر التعيينات بالوكالة لرئيس اركان الجيش ونوابه، وقادة الفرق لمدة تزيد عن شهرين، على أن يكون الأفراد المعينين لم يشغلوا المنصب نفسه أو أي منصب رفيع آخر في القوات المسلحة لمدة سنة تقويمية واحدة إذا لم يتم التصديق على مدة تعيينهم بالوكالة بعد سنة من قبل البرلمان. وعلى الرغم من أن الضباط يجب أن يبرأوا من خلال المصادقة عليهم في البرلمان، إلا أنه يمكنهم العمل بثقة أكبر بعد حصولهم على تفويض من قبل البرلمان، ومن شأن هذا أن يجعلهم أقل عرضة للضغوط السياسية، فضلاً عن ان الضباط المعينين بالوكالة لا يحظون بالاحترام نفسه من قبل أقرانهم ومرؤوسيه، مثل اولئك المعينين أصالة. وعلى هؤلاء ايضاً العمل على غرس روح الانضباط التي يجب أن تعود الى قوات الأمن العراقية.

المقدمة

عانى العراق منذ بداية عام 2014، من سلسلة من الكوارث العسكرية التي هزت ثقة البلاد في الجيش والمؤسسات الأمنية الأخرى، إذ استولى ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية على الفلوجة والموصل، والرمادي في وقت لاحق، واندرس من الخريطة عشرون لواءً من الجيش العراقي والشرطة الاتحادية، فضلاً عن وحدات ومقار أخرى عديدة، في عدة أيام خلال شهر حزيران من عام 2014، من دون أن يبقى لها أي أثر، التي لم تكتمل عملية إعادة بنائها بعد. وقد تساءل العراقيون كيف يمكن لهذه الكارثة أن تصيب قوات الأمن في البلاد، التي كانت تشير استطلاعات الرأي في السابق الى أنها واحدة من المؤسسات الأكثر احتراماً في الدولة.²

ويسأل العراقيون الآن العديد من الأسئلة الصعبة بشأن قوات الأمن العراقية³، هل انكسرت قوات الأمن التقليدية في البلاد بشكل دائم وفقدت مصداقيتها؟ هل يمكن إعادة بناء هذه القوات، أم أنه يجب تجريب مؤسسات أمنية ونماذج جديدة؟ ولماذا يبدو أن وحدات الحشد الشعبي تبلي بلاءً حسناً، وما الذي يمكن أن نتعلمه من أنشطتها؟ وما هي الدول التي يجب على العراق ان يعتبرها شركاء له في مجال التعاون الأمني الدولي؟

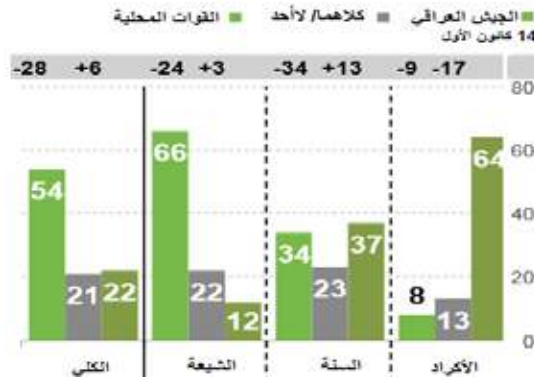
بينما توشك معركة الرمادي على نهايتها، وتبدأ حملة تحرير الموصل، من المناسب أن نلقي نظرة فاحصة على مستقبل استراتيجية الدفاع والأمن القومي في العراق، وتحاول هذه الدراسة الاقتراب من وجهة نظر العراقيين، بالإعتماد على علاقات المؤلف طويلة الأمد مع قوات الأمن العراقية، بما في ذلك في الفترات التي كان الجنود متلاحمين فيها مع قادتهم، وتهدف الدراسة أيضاً إلى إزالة بعض المفاهيم الخاطئة التي ظهرت بالفعل بشأن اسباب تعرض قوات الأمن العراقية للهزائم، وما الذي تبقى منها اليوم، وما هو الدور الذي لعبته وحدات الحشد الشعبي والشركاء الدوليين، وبعد إنشاء سجل واضح للحقائق، تشخص الدراسة المشاكل مع قوات الأمن العراقية، وتبين الحلول التي قد يتبناها العراق من أجل استعادة الثقة في قوات الأمن، وتوفير حماية أفضل لشعب طالت معاناته.

2. في عام 2004 كان لدى العراقيين تصنيف أفضلية 61% للجيش، وارتفع إلى 70% بحلول عام 2007. انظر (Thomas E. Ricks)، 80% من اندام الثقة في العراق في سلطة الاحتلال، بحسب نتائج الاستطلاع الذي اجري قبل فضيحة سجن أبو غريب، ونشر في واشنطن بوست، 13 ايار 2004. متوفر: <http://www.washingtonpost.com/wpdyn/articles/A224032004May12.html.news/>، newsarticle.aspx?id=26183، انظر أيضاً غرينبرغ كوينلان روسنر، نقص الاستجابة بتأثير من المزاج، نتائج مسح اب- ايلول 2015،

وهي متاحة على موقع https://www.ndi.org/files/August%202015%20Survey_NDI%20Website.pdf

3. تشمل قوات الأمن العراقية التقليدية، القوات الأمنية مثل الجيش والقوات البحرية، وجهاز مكافحة الإرهاب والشرطة الاتحادية والشرطة الوطنية، وقوات حماية الحدود وخفر السواحل، ومختلف وحدات حماية المنشآت وشرطة النفط، فضلاً عن قوات الحراسة الشخصية لمواقع القيادة، كما تعد وحدات الحشد الشعبي أيضاً الآن جزءاً من قوات الأمن العراقية بأمر مجلس الوزراء منذ حزيران 2014.

مأذي تلقى فيه أكثر للحفاظ على سلامتك- الجيش العراقي أم قواتك المحلية



الشكل 1: غرينبرغ كوينلان روزنر. آب / أيلول 2015 استطلاع للرأي أجرته المؤسسة الوطنية الديمقراطية. لاحظ الإنحدار الكبير في الثقة بالقوات المسلحة، حتى في أوساط الشيعة في مقابل استطلاع كانون الأول 2014.

لماذا انفجرت قوات الأمن العراقية بشكل جزئي؟

ركزت التغطية الاخبارية للهزائم العسكرية لقوات الأمن العراقية على معارك فردية خاسرة مثل الموصل والرمادي، ولكن هذه الهزائم كانت مجرد أعراض للإختيار النظامي وليست الأسباب، إذ ان الخسائر في الفلوجة والموصل كان يمكن عكسها بشكل سريع اذا ما كانت القوات العراقية أكثر مرونة في كل أنحاء البلاد، وتعود الأسباب الجذرية لانختيار أقسام رئيسة من قوات الأمن العراقية الى ما هو أبعد من عام 2014، وينبغي مناقشتها بشكل وجيز من أجل تشخيص المشاكل التي يجب معالجتها بشكل صحيح.

كان العامل الشامل بشأن ضعف قوات الأمن العراقية هو الأعمال غير المكتملة لإعادة الإعمار بعد عام 2003 في قطاع الأمن، ببساطة لقد قامت الولايات المتحدة بحل القطاع الأمني بزمته في البلاد، ومن ثم لم يعد لديها الوقت والمال لوضع مجموعة جديدة من المؤسسات والوحدات بدلاً من القديمة. وبالنظر الى سنوات من التمويل والاشراف على المراقبة من قبل الجيش الأمريكي، كما حدث في ألمانيا الغربية وكوريا الجنوبية على سبيل المثال، كان يمكن أن يتطور الجيش العراقي إلى نسخة مشاهمة للقوات المسلحة الأمريكية.

بدلاً من ذلك، كان القطاع الأمني العراقي قد بدأ بالكاد في الوقت الذي انسحب فيه الأميركيون، ولم تكن الوحدات المقاتلة التي تم بناؤها بأعداد كبيرة تتوافق مع معايير الاميركيين من حيث الدعم

المطلوب والخدمات اللوجستية والاتصالات والمدفعية والقوة الجوية، والخدمات الطبية، وكلها كانت مطلوبة لاستبدال الدعم الذي كان الأميركيون يقدمونه، وكانت إعادة تدريب الجيش متأخرة لسنوات عدة عن تقديم جيل جديد من القوات المدربة تدريباً جيداً، ومؤسسات الدفاع الحديثة.

ويتشارك كل من العراق - الدولة ذات السيادة التي طلبت انسحاب الولايات المتحدة - والولايات المتحدة - التي كانت مهندس العراق الجديد - المسؤولية عن تقليل الدعم بعد خروج القوات الأمريكية من العراق بين عامي 2009 و2011.

فراغ القيادة

عانت قوات الأمن العراقية بعد عام 2003 من مشاكل خطيرة في القيادة التي لم يتم حلها بالكامل من قبل الأميركيين، وكثيراً ما تم اختيار قادة كبار وصغار على أساس الانتماء العرقي والطائفي من خلال نظام المحاصصة⁴، كما تم تنصيب ضباط غير مدربين من الدمج بترشيح من قبل الأحزاب السياسية، وكثيراً ما أعطيت لهم مناصب قيادية على الرغم من عدم صلاحيتهم لشغلها. وقد كان الفساد منتشرًا حتى عندما كانت قوات الأمن العراقية في ذروة قوتها في عام 2009⁵، مما أدى إلى شراء مناصب كبار الضباط والصغار منهم حتى يعملوا مع وحداتهم مثل زعماء المافيا في فرض الاتاوات على المدنيين الذين يتم اعتقالهم، وتلقي رشواي للسماح للجنود بالغياب دون إجازة⁶، وحتى مع وجود 185,000 من القوات الأمريكية في العراق، فإن الضعف في القيادة العسكرية للنظام الأمني العراقي بعد عام 2003 لم يتم معالجته أبداً.

وعندما بدأ الجيش الأمريكي الانسحاب من العراق بين عامي 2009 و2011، أولاً من المدن ثم تدريجياً من كل محافظة، بدأت نوعية القيادة تنخفض بشكل كبير في قطاع الأمن في العراق، كان التسييس المفرط للقيادة في قطاع الأمن أحد العوامل: اذ قامت الأحزاب السياسية الرائدة في الحكومة العراقية بإعادة الكوادر في مناصب قيادية عليا لضمان بقاء المعينين سياسياً من قبلهم في القمة، كما

4. An Unhappy Marriage: Civil-Military Relations in Post-Saddam Iraq Florence Gaub Regional Insight January 13, 2016 available at <http://carnegieeurope.eu/2016/01/13/unhappy-marriage-civil-military-relations-in-post-saddam-iraq/im00>

5. مستقاة من استعراض المؤلف لوثائق نظام فريق التضاريس البشرية بشأن الفساد في الجيش العراقي في وقت مبكر من عام 2009. لم يكن هناك "عصر ذهبي" للجيش بعد عام 2003: كان الفساد ينخر في الجيش، حتى في ذروة نشاطه العسكري، وإن كانت القوات الأمريكية تضع قيوداً على كيفية استمرار الفساد بالعمليات.

6. للحصول على تقرير مفصل لكيفية العمل على مستوى وحدة انظر: A Marine Corps Adviser Inside the Iraqi Army By Wesley Gray Naval Institute Press, Aug 10, 2013 pp. 110-114

توسعت المحسوبة السياسية والقبلية والعائلية واصبحت خارج نطاق السيطرة، كما كانت المناصب العليا في الجيش، بضمنها المسؤولية عن قيادة المعركة، والإدارة، والتخطيط والتدريب، والخدمات اللوجستية، تدار من قبل أشخاص غير مؤهلين، ولم يكن هؤلاء الضباط غير الكفوئين يرغبون في الاستمرار في تطوير قوات الأمن العراقية، ولا يعرفون قيمة التدريب أو الحفاظ على معنويات جنودهم، بدلاً من ذلك ركز العديد منهم على تجنب العمل أو كسب المال عن طريق الفساد. اما القادة الصغار فقد احتدوا بالقادة الكبار، مما أدى الى فساد النظام من الأعلى إلى الأسفل.

وقد ذكر جبار جعفر⁷، أنه في الوقت الذي غادرت فيه القوات الأمريكية العراق، كانت قوات الأمن العراقية تشبه الهرم المقلوب، في الجزء العلوي من ذلك الهرم كانت هناك قاعدة واسعة من كبار الضباط والمقرات، والعديد منهم يتنافسون مع بعضهم البعض على فرص الفساد. أما في الأسفل، فكانت هناك مجموعة ضيقة جداً من الضباط الصغار وضباط الصف الجيدين، ولم يبدو أن ذلك الهرم المقلوب سيصمد لوقت طويل، وانهار بسرعة وبشكل تام عندما هجم عليه تنظيم داعش.

عدم وجود خدمات الدعم القتالي

كتب الخبير في قوات الأمن العراقية دي جي إليوت، في وقت الانسحاب الأميركي من العراق: ”إن تاريخ 2012 لانسحاب القوات الأمريكية كان تاريخاً سياسياً اعتبارياً اختاره السياسيون الذين لا يعون عدد الكتائب المقاتلة، ولا يفهمون ضرورة بناء عناصر الدعم حتى الان“⁸، وكان أحد أسباب الفشل في بناء مثل هذه العوامل المساعدة هو عدم الحاجة لها في البداية لأن الولايات المتحدة كانت توفر القوة الجوية والمدفعية والخدمات اللوجستية، والهندسة، والاستخبارات، والاتصالات، والخدمات الطبية.

ثمّة عامل آخر مفاده أن وزارة الدفاع العراقية كانت تفتقر إلى القدرات الإدارية وصلاحيات التعاقد لعمل أولوية لخدمات الدعم اللازمة، وقد أدى تجميد التجنيد في عام 2008 الى أن وحدات

7. Restoring the Iraqi Army's Pride and Fighting Spirit Michael Knights and Jabbar Jaafar Aljazeera July 8, 2015 . <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/restoring-the-iraqi-armys-pride-and-fighting-spirit>

8. Iraqi Logistics - The Missing Links Montrose Toast Blog | 21 March 2011 | DJ Elliott Posted on 3/21/2011, 7:46:04 AM by DJ Elliott <http://freerepublic.com/focus/f-bloggers/2692084/posts>

الدعم الجديدة كان يمكن تأهيلها فقط من خلال خفض حجم الأولوية المقاتلة⁹. لقد تم تخصيص ما يقرب من 70 % في ميزانية وزارة الدفاع عام 2009 للرواتب (1.91 مليار دولار)، و 24 % (1 مليار دولار) لتحسين حياة الجنود، كما تم أيضاً إلغاء المشاريع الجديدة مثل بناء القوة الجوية والمدفعية والخدمات اللوجستية والاستخبارات والاتصالات والوحدات الطبية، وقد قام الأميركيون ببعض الأدوار الكارثية قليلة الموارد: بالمقارنة مع فاتورة الصيانة العسكرية السنوية البالغة 360 مليون دولار في ميزانية عام 2009، التي خصص منها 8.5 مليون دولار فقط¹⁰ وبحلول عام 2011، كان قد تم بناء 40 % من الوحدات اللوجستية للجيش العراقي و 15 % فقط للشرطة الاتحادية في وزارة الداخلية، وقد تم بناء اثنين من كتائب مدفعية الميدان فقط في أربعة عشر فرقة في الجيش العراقي. كما أن وحدات الشرطة الاتحادية والجيش العراقي ليس لديها أسلحة ثقيلة مضادة للدبابات ما عدا قاذفات RPG-7، إذ ان الكويت لديها دبابات قتالية أكثر من العراق.¹¹

ومع اجتياح تنظيم داعش لقوات الأمن العراقية في الفلوجة، كانت قوات الأمن العراقية مستعدة سلفاً لكارثة عسكرية، وقد لاحظ خبير تطوير القوة العسكرية دي جي إليوت وباراك سالوموني، في وقت مبكر من عام 2011، أن قوات الأمن العراقية بإمكانها فقط مكافحة المسلحين خفيفي التسليح، وأن الجيش العراقي لا يمكنه أن يشارك في ذات الكثافة العالية والمتوسطة في القتال ضد قوات مسلحة لديها دبابات ومدفعية وأسلحة مضادة للدبابات ودفاعات جوية، وكلها كان تنظيم داعش قد غنمها بعد اندلاع الحرب الأهلية السورية في عام 2011، وقد توقع إليوت في آذار 2011، ”أن الجيش العراقي سينهار في حرب تقليدية عالية الكثافة“¹²، أما سالوموني فقد كان أكثر وضوحاً عندما قال في آيار 2011، ”إن قوات الأمن العراقية تواجه صعوبة خطيرة في مهاجمة وتحميد التحصينات المركزة للمسلحين في العراق، وأن مثل هذا الجهد من شأنه أن يثبت أنه أكثر تكلفة بكثير من الناحية المادية والبشرية لقوات الأمن العراقية من أجل تجاوز عزم انتفاضة محلية واسعة النطاق“¹³.

9. فرصت وزارة الدفاع تجميد التجنيد من اب 2008 فصاعداً وبدأت وزارة الدفاع تأسس وحدات الدعم عن طريق سحب الجنود من الوحدات القتالية، وأدى ذلك إلى انخفاض عدد الجنود في الوحدات القتالية، وانخفضت معها القوة الفعلية بعد الخسائر، بالإضافة الى الغائبين عن التدريب والجنود الفضائين. للمزيد انظر:

Department of Defense, Measuring Stability and Security in Iraq, Report to Congress In accordance with the Department of Defense Supplemental Appropriations Act 2008 (Section 9204, Public Law 110 - 252), December 31 2009, (pages dated January 29, 2010), pp. 55

10. المرجع نفسه.

11. DJ Elliott, The Missing Links: A Realistic Appraisal of the Iraqi Military, Defense Industry Daily staff, July 12, 2011.

12. المرجع نفسه

13. Responsible Partnership The Iraqi National Security Sector after 2011 Barak A. Salmoni Policy Focus #112 |May 2011 p.11.

قوات الأمن العراقية تنهار

بحلول الوقت الذي بدأ فيه تنظيم داعش يزداد قوة في عام 2012، كانت قوات الأمن العراقية قوة جوفاء يمكن أن تدمرها ضربة واحدة قوية، كما شهدت تلك القوات أيضاً ضعف الروح المعنوية بسبب تدني نوعية القيادة والنقص في التدريب، الأمر الذي أدى إلى آثار سلبية على الفخر العسكري، وتعرض الجنود ورجال الشرطة إلى الاغتيال والترهيب، وقد قتل تنظيم داعش المئات من أعضاء قوات الأمن العراقية وهم خارج عملهم، مثلما قتل المئات من أفراد عائلاتهم، ودمر العديد من منازلهم. كما تضاغفت ساعات الخدمة في الوحدات التي فيها جنود فضائيين، مما أثر على الجنود الموجودين¹⁴. وتسببت القيادة السيئة ووحدات الشرطة الاتحادية في الموصل وغيرها من "المناطق الساخنة" في نفور السكان منها، على الرغم من أنه كان من الواضح أن مكافحة التمرد لا يمكن أن ينجح من دون تعاون شعبي مع قوات الأمن، كما استمر إهمال رموز الحكومة لقوات الأمن العراقي، حيث كان واضحاً استمرار عمل جهاز كشف المتفجرات ADE-651 عند نقاط التفتيش في جميع أنحاء العراق¹⁵.

وقد ساعدت سلسلة النكبات العسكرية الصغيرة في عامي 2012 - 2013 على التنبؤ بانتهاء أloyة قوات الأمن العراقية، ففي أيلول 2012 عانى الجيش العراقي من صعوبات لوجستية كبيرة في نشر وحدات من جنوب العراق على الحدود العراقية السورية غرب الموصل، وفي الوقت الذي وصلت فيه القوات، بعد نحو أسبوعين من تاريخ إرسالها، قامت البيشمركة الكردية بتحصين المنطقة واضطر الجيش العراقي قليل التسليح، إلى التراجع. وفي نيسان عام 2013 أسفرت -انتفاضة صغيرة في الحويجة، عن انهيار جزئي للوحدات من الفرقة 12 في الجيش العراقي، وفقدان مؤقت لبلدة سليمان بيك، عندما انحارت قوات الأمن العراقية الأخرى في صلاح الدين المجاورة¹⁶، وقد سعت الحكومة العراقية في وقت لاحق من عام 2013 إلى تعزيز الحدود السورية بوحدات الجيش العراقي التي تم استقدامها من جنوب العراق، وكانت تعاني من صعوبات لوجستية من حيث الانتقال، وذهبت بعيداً عن قواعدها اللوجستية الثابتة، وقد عانت تلك القوات كثيراً من التصحر في المنطقة، واكتفت بصد الغارات التي كان يشنها تنظيم داعش عليها.

أما بقية القصة فهي معروفة: سقوط الفلوجة في كانون الأول عام 2013، والرمادي كذلك، والانهيار في الموصل وتفكك مقرات وقواعد عديدة، فضلاً عن أربعة عشر لواءً من أloyة الجيش والشرطة الاتحادية،

14. مقابلة للمؤلف مع ضابط صف كبير في قوات الأمن العراقية. تشرين الأول 2015.

15. BBC News, Iraqi Interior ministry still backing "bomb detector", 24 Jan 2010, available at http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/8477601.stm

16. Bringing Iraqs "Ghost" Forces Back to Life Michael Knights Aljazeera December 10, 2014 <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/bringing-iraqs-ghost-forces-back-to-life>

وفي 12 حزيران عام 2014، قُتل ما لا يقل عن 1566 طالباً من طلاب القوة الجوية العراقية في هجوم على معسكر سبايكر في يوم أسود لن ينساه العراق. وهكذا خسر العراق السيطرة على ثاني أكبر مدنه وهي الموصل، وجزء كبير من الأراضي شمال بغداد وغربها، وبنفس الأهمية فقد الجيش العراقي ثقة الناس، وفقد إيمان قواته الخاصة، وقد تحدث ضابط عراقي للمؤلف قائلاً: "لم يعد الجنود يتقون بنا بعد الآن نحن القادة"¹⁷.

القدرات المتبقية لقوات الأمن العراقية

منذ سقوط الموصل ومنتقدو العراق يقولون أنه لم يعد هناك شيء يمكن اعتباره قوات أمن عراقية، ومن الواضح أن ذلك محض هُراء، ومن يروج له يدرك تماماً أنه هُراء، إنهم مدفوعون بدافع الشماتة - ورغبة حمقاء للسخرية من العراق خلال معاناته. إن قوات الأمن العراقية تقاتل وتنتصر في مواقع عديدة على الخارطة، وتقف بمواجهة تنظيم داعش على أطول جبهة أكثر من أي قوة مسلحة أخرى، إلا أن قوات الأمن العراقية قد عانت من خسائر كبرى أكثر من أي قوات أخرى في مواجهة تنظيم داعش، كما كانت تقاتل الجهاديين السلفيين لأكثر من عشر سنوات بشكل متواصل. ولا تزال تلك القوات الآن تستعيد عافيتها بشكل متنامٍ. على أولئك الذين يسخرون من قوات الأمن العراقية أن يضعوا في الحسبان أن العراق سيسترد قوته، وأن العراقيين لديهم ذكريات طويلة.

نظام المعركة لقوات الأمن العراقية

يقدم (الجدول رقم 1) قائمة مقارنة بالألوية المقاتلة والقوات التي تعادل لواءٍ في العراق في ذروة قوة قوات الأمن العراقية في عام 2009، ومرة أخرى قبل وقت قصير من سقوط مدينة الموصل، وأيضاً في كانون الثاني عام 2015، وكانون الثاني 2016، كما يقدم الجدول أيضاً قدرة القوى العاملة المتوقعة في هذه الألوية.

هناك اتجاه رئيس واحد، وهو أن قوات الأمن العراقية قد تعرضت بالفعل لخفض كبير في القوة القتالية على خط المواجهة قبل سقوط الموصل إلى حد كبير بسبب التآكل التدريجي في القوى العاملة المتاحة الفعلية بين عامي 2009 و سقوط الفلوجة في كانون الاول عام 2013، ولم تتفكك الوحدات كما كانت ستتفكك لاحقاً، بدلاً من ذلك كان الضرر داخلياً أكثر ومن الصعب اكتشافه.

هناك اتجاه رئيس آخر، وهو أن اختيار قوات الأمن العراقية في حزيران 2014 قد أسفر عن إزالة تسعة عشر لواءً من الجيش العراقي في المعركة، اختفت أربعة عشر¹⁸ منها بشكل نهائي وتم إعادة هيكلة

17. مقابلة للمؤلف مع ضابط في قوات الأمن العراقية. تشرين الاول 2015.

18. تشمل الألوية: السادس والسابع والثامن من الفرقة الثانية في الجيش العراقي، والألوية التاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر من الفرقة الثالثة في الجيش العراقي، والألوية الرابع عشر والسابع عشر والثامن والأربعين من الفرقة الرابعة في الجيش العراقي، والألوية الخامس عشر والسادس والأربعين والسابع والأربعين والتاسع والأربعين في الفرقة الثانية عشرة في الجيش العراقي.

خمسة¹⁹ منها منذ ذلك الحين، وقد تم تدمير ستة ألوية من الشرطة الاتحادية²⁰ من الموصل بشكل نهائي، وستة ألوية من حرس الحدود على الحدود السورية، كما تم تدمير أربعة مقرات فرق للجيش العراقي ومقر واحد للشرطة الاتحادية، فضلاً عن قيادة عمليات نينوى.

كان التعافي من هذه الكارثة ثابتاً، ولكنه كان أيضاً بطيئاً جداً، ومع حلول كانون الثاني 2015، تم انقاذ عدد لا بأس به من الألوية وتم بناء بضعة ألوية جديدة، ولكن القوة القتالية في الخطوط الأمامية لقوات الأمن العراقية قد انخفضت إلى النصف بسبب استنزاف الجنود، كان يمكن لقوات الأمن العراقية أن تتباهى بالعديد من الوحدات القتالية كما كانت قبل سقوط الموصل من خلال اضافة وحدات من الحشد الشعبي وقوات العشائر السنية إليها، ولكن هذه الوحدات العسكرية أضعف الآن والكثير منها مصاب بالإحباط أو يعاني من قلة التجهيز الذي لا يكفيه إلا لمسك الأرض. وقد حصل تقدم كبير بعد ذلك بعام، بحلول كانون الثاني 2016، من حيث القوات المتوفرة، على الرغم من أن قسماً كبيراً منها قد تم من خلال بضعة ألوية جديدة، وألوية صغيرة وقوية جداً يقدر عديدها بألف مقاتل تقريباً²¹.

الجدول رقم 1: مستويات القوة على الخط الأمامي لقوات الأمن العراقية، 2009 - 2016. لأعراض تخمينية، افترضت أن معدل اللواء في عام 2009 كان 2750²²، أما معدل قوة اللواء في ايار 2014 فهو أقل من 2000 جندي²³، أما في كانون الثاني 2015 وكانون الثاني 2016 فهو 1500 جندي في كل لواء، مما يعكس انخفاض 1000 رجل من نصف هذا المجموع، وأكثر من 2000 رجل من النصف الآخر، وعلى رأسها قيادة عمليات بغداد²⁴، اما المعدل بالنسبة للبيشمركة فقد بقي ثابتاً عند 2000 جندي في ما يعادل لواء، أما وحدات الحشد الشعبي فهي أقل علمية، وتستند إلى مسح الوحدات المعروفة وآراء الخبراء ولم يتم حساب نقاط التفيتش الدفاعية للحشد الشعبي أو الشرطة العراقية المحلية، لأن القصد من ذلك هو مسح لواء قتالي بقدرات عسكرية هجومية.

19. الألوية الثامن والثلاثين والتاسع والثلاثين والاربعين والحادي والاربعين من الفرقة العاشرة في الجيش العراقي، واللواء الحادي والخمسين من الفرقة الرابعة عشرة في الجيش العراقي.

20. ألوية فرقة الشرطة الاتحادية الثالثة، بضمنها ألوية العسكري والفرسان والموصلي، وثلاثة ألوية معادلة لشرطة الطوارئ.

21. الألوية 64 و66 و71 و72 و73 و75 و76 من الجيش العراقي، ولواء جديد للشرطة الاتحادية في الأنبار، وسبعة وحدات أمنية قبلية متفاوتة في الحجم. تلقت تلك القوات تدريباً أساسياً لإثني عشر أو أربعة عشر اسبوعاً. منذ سقوط الموصل، تم حل لواء آخر في الجيش العراقي: اللواء 26 الذي تم تدميره في منطقة الثرثار.

22. معدل مستقى من مسح قمت به لوحدة ألوية أقل من اربعين في تلك السنة.

23. معدل مستقى من عينة أصغر من وحدات الجيش العراقي والشرطة الاتحادية التي زرتها في عامي 2011 و 2012.

24. معدل مستقى من عينة أصغر من وحدات الجيش والشرطة الاتحادية التي زرتها في عامي 2011 و 2012.

مستقبل القوات المسلحة العراقية

كانون الثاني 2016		كانون الثاني 2015		آيار 2014		أواخر 2009		
القوة على الخط الأممي	معادلة للواء	القوة على الخط الأممي	معادلة للواء ¹	القوة على الخط الأممي	معادلة للواء	القوة على الخط الأممي	معادلة للواء	
81,000	54	54,000	36	110,000	55	151,250	55	الجيش العراقي
37,000	25	36,000	24	60,000	30	82,500	30	الشرطة الاتحادية
³ 8,500	4	4,500	3	² 7,250	3	8,250	3	قوة مكافحة الإرهاب
7,000	2	⁴ 13,750	5	13,750	5	13,750	5	وحدات حماية الشخصيات
13,500	9	13,500	9	30,000	15	41,250	15	قوات الحدود
147,000	87	121,750	77	221,000	108	297,000	108	قوات الأمن العراقية العدد الكلي
22,500 تقريبا	15	22,500 تقريبا	15	عدد غير معروف من العاملين في ميليشيات غير رسمية				وحدات الحشد الشعبي
	تقريبا 12,000	8	تقريبا 12,000	8				المتطوعين غير الشيعة في وحدات الحشد الشعبي ⁵
⁶ 6,000 تقريبا	3	3,000 تقريبا	2					وحدات الحشد الشعبي السنية/ القوات القبلية
187,500	113	⁷ 159,250	102					قوات الأمن العراقية ووحدات الحشد الشعبي العدد الكلي
108,000	54	108,000	54	94,000	47	94,000	47	قوات أمن اقليم كردستان

توزيع عناصر قوات الأمن العراقية المتبقية واضح وجلي، يوضح الجدول أدناه توزيع القوات المقاتلة في الميادين الرئيسية للحرب، ويبدو أن الحكومة العراقية تحجز قوات احتياط كبيرة في قيادة عمليات بغداد: إذ يتواجد حوالي 20,000 ألف من القوات المقاتلة التي يبلغ عددها 83,150 ألف في منطقة بغداد في محيط الفلوجة والمداخل الغربية لبغداد، فيما تحرس أربعة عشر لواءً من الجيش العراقي والشرطة الاتحادية، (28,000) رجل أمن، مدينة بغداد. وقد استلزمت معركة الرمادي ما يقرب من عشرين لواء ضعيف القوة، وسيتم توجيه جزء منها الآن للمشاركة في العمليات ضد الموصل وغيرها من المواقع، أما قيادة عمليات

- *1. لا تتضمن الوحدات التي لا تزال مبعثرة منذ صيف 2014، وتنتظر التأهيل.
- *2. تخمين محسوب مبني على مستويات عالية من احتفاظ قوات مكافحة الإرهاب ووجودها المحدود قبل حصار مصفى بيجي.
- *3. استعادت القوات الخاصة العراقية قوتها على حساب بعض الانخفاض في مستويات الاختيار والتدريب. كما وسعت شعبة الاستجابة للطوارئ في وزارة الداخلية منذ سقوط الموصل، ست كتائب كاملة، بالاعتماد على فرق سوات في جنوب العراق، في حين تم أيضا تأسيس قوات خاصة جديدة لمكافحة الارهاب.
- *4. بقيت تلك الوحدات في آيار 2015 عند مستويات الحراسة.
- *5. متطوعي فرقة العباس القتالية، وسرايا السلام.
- *6. على الرغم من أن رئيس البرلمان سليم الجبوري ذكر أن هناك حوالي 17,000 موجودين في الحشد الشعبي السني، إلا أن القوات القتالية المتوفرة يبدو أنها أقل من 6000 .
- *7. تدفع رئاسة الوزراء لـ 27,000 من عناصر الحشد الشعبي، مما يشير الى وجود قوات خلفية في بغداد وجنوب العراق.

البادية والجزيرة فقد كان أدائها جيداً مقارنة بمواردها المحدودة: ومن المدهش أن حديثة قد تمكنت من الصمود على الرغم من العدد القليل للقوات المخصصة للدفاع عنها.

الموقع	القوة الكلية على خط المواجهة	الجيش العراقي	الشرطة الاتحادية والتشكيلات القتالية الاخرى في وزارة الداخلية	قوة مكافحة الارهاب	وحدات الحشد الشعبي والمتطوعين غير الشيعية	وحدات الحشد الشعبي السنية والقوات القبلية الاخرى
قيادة عمليات بغداد (بغداد، الفلوجة، التاجي)	83,150 (% 48.1)	50,000	22,000	3,000	5,500 ^{1*}	650
قيادة عمليات الانبار (الريادي والمناطق المجاورة لها)	29,750 (% 16.8)	13,000	6,500	3,000	250	500
قيادة عمليات سامراء (تكريت، سامراء، بيحي)	21,700 (% 12.2)	4,000	8,000	2,000	5,200	500
قيادة عمليات دجلة (ديالى، حميرين، طوز حورماتو)	22,000 (% 12.4)	6,000	4,500		8,500	
قيادة عمليات البادية والجزيرة (حديثة، الأسد، بروانة)	7,750 (% 4.3)	4,000	500	500	250	2,000
عموم العراق	177,000 (% 100)					

جدول رقم 2: التخصيص المقرر من القوة القتالية في الخطوط الأمامية، كانون الثاني 2016. يستخدم الجدول المعدل الافتراضي للقوة نفسه (1500 في اللواء، باستثناء قيادة عمليات بغداد، 2000 في اللواء) وينسج البيانات الصعبة للوحدات الفردية في بعض الحالات.

يبدو الجيش العراقي من حيث البؤر الجغرافية لأنواع مختلفة من القوات موجوداً في كل جبهات المعارك الرئيسية، حيث تتمركز الشرطة الاتحادية في بغداد ووادي نهر دجلة شمالي سامراء: إذ تؤدي في بغداد دور مسك الأرض الدفاعي، ولكنها في وادي نهر دجلة تكون في طليعة القتال، أما الوحدات

*1. لا يتضمن ذلك نقاط التفنيس الدفاعية في وحدات الحشد الشعبي، بل يشمل فقط وحدات الحشد الشعبي القتالية الهجومية التي ينتشر معظمها في محيط الفلوجة.

القتالية لوزارة الداخلية فقد كانت مشاركة في عملية الرمادي، وأما قوات مكافحة الارهاب فقد كان لديها ثلاثة محاور هي: شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ لمكافحة الإرهاب- القوة المداهمة في بغداد وهي القوة المتمركزة حول تكريت وبيجي، وقوة دعم عملية الرمادي التي سيتم اعطاءها الان بعض الحرية لإشراكها في مزيد من العمليات، أما عناصر وحدات الحشد الشعبي بعد تحرير بيجي، فلديها مهمة رئيسية هي الفلوجة، وتسيطر أيضاً على جهة الصحراء غرب كربلاء. وقد لعبت عناصر العشائر السنية دوراً رئيساً في وادي غرب نهر الفرات في الانبار، أما القوات الأخرى التي لا تظهر في الجدول فهي تتحشد على أطراف حدود إقليم كردستان العراق لتوفير الدعم لعملية الموصل.

أداء قوات الأمن العراقية في ساحة المعركة منذ أحداث الموصل

إن التصور الواسع النطاق لأداء قوات الأمن العراقية هو أن قوات الأمن النظامية (عناصر الجيش ووزارة الداخلية العراقية) قد كافحت لاستعادة تماسكها منذ سقوط الموصل، في حين تحملت القوات المدججة من قوات مكافحة الارهاب ووحدات الحشد الشعبي معظم المهمات، كان هناك بالتأكيد بعض الحقيقة في ذلك خلال الأسابيع والأشهر الأولى بعد سقوط الموصل، وكانت قوات مكافحة الارهاب هي التي تكفلت بمهمة الدفاع عن مصفاة بيجي، فيما ساهمت وحدات الحشد الشعبي في تعزيز "خط صد" حول سامراء وشرق الفلوجة الى ما وراء الاراضي التي لم تنسحب منها قوات الأمن العراقية، لن ينسى العراق أبداً هاتين القوتين - قوات مكافحة الارهاب ووحدات الحشد الشعبي - بسبب مساهمتهم الحيوية.

في الوقت نفسه، غالباً ما يتم تجاهل عناصر قوات الأمن العراقية الرئيسية الأخرى من الجيش والشرطة الاتحادية وقوات العشائر السنية التي قامت بعمليات دفاعية ناجحة ضد تنظيم داعش، وعلى الرغم من سقوط الرمادي في ايار 2015، إلا أن سقوط المدينة كان تم تلافيه في كانون الاول 2013 بسبب مزيج من قوات الأمن العراقية وقوات العشائر السنية. لقد صمدت الرمادي وتم حمايتها من هجمات تنظيم داعش لمدة سبعة عشر شهراً من دون تعزيزات²⁵، لقد كانت صدمة ولكنها ليست مفاجأة عندما تصدعت صفوف المدافعين من قوات الأمن العراقية أخيراً في عام 2015. حتى ايار، أظهرت قوات الأمن العراقية شجاعة هائلة وتفانياً كبيراً في الدفاع عن الرمادي²⁶.

25. Retaking Ramadi: U.S. Assistance and Shiite-Sunni Cooperation Michael Knights May 19, 2015. <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/retaking-ramadi-u.s.-assistance-and-shiite-sunni-cooperation>

26. Arwa Damon and Hamdi Alkhshali, CNN, Inside the battle for Ramadi: Iraqi soldier recalls the battle with ISIS, May 26, 2015, available at <http://www.cnn.com/2015/05/26/middleeast/iraq-ramadi-inside-the-fight/>

أما الدفاع في حديثة وسدها الحيوي ومنشآت الطاقة والتكرير، فتلك قصة بطولية أخرى للجيش العراقي والشرطة والفصائل القبلية التي تعمل جنباً إلى جنب مع قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لهزيمة تنظيم داعش. منذ اليوم الأول بعد سقوط الموصل، يحاول تنظيم داعش السيطرة على حديثة وقاعدة الأسد. وقد نجحت قيادة عمليات الجزيرة والبادية، والفرقة السابعة من الجيش العراقي، والقوات الخاصة ونحو الفين من رجال العشائر بقيادة الجغرافية في الوقوف بوجه تنظيم داعش لمدة تسعة عشر شهراً حتى وقت كتابة هذا التقرير، ويقدر عددهم ما بين 4,000 - 7,000 فقط، أما في الضلوعية فقد تعاونت قوات الأمن العراقية مع العشائر السنوية لإجراء دفاع مماثل، والوقوف بوجه تنظيم داعش لمدة ستة أشهر قبل أن يتم فك الحصار.²⁷

كما كان الجيش العراقي أيضاً مشاركاً في الهجوم المضاد في عام 2015، ولعب دوراً رئيساً في هزائم تنظيم داعش الكبيرة في مدينة تكريت وبيجي والرمادي في وسط العراق، وليس هناك من شك في ان وحدات الحشد الشعبي هي التي تمكنت من تحرير أمرلي وجرف الصخر والمناطق الريفية في جبال حميرين ووادي نهر دياالى، أما في أماكن أخرى، فقد قام الجيش العراقي والقوات الخاصة بالهجوم المضاد.

وادي نهر الفرات الغربي: في حديثة وبروانة، كانت هناك الفرقة السابعة من الجيش العراقي تهاجم على مدى سنة كاملة، وتشن العمليات البرية بمساعدة القوات الخاصة المحمولة جواً لدحر تنظيم داعش في المناطق المحلية.

صحراء الجلام وحميرين: لعبت الفرقة المدرعة الخامسة من الجيش العراقي التي تعمل بشكل وثيق مع القوات الجوية وطائرات الهليكوبتر العراقية، دوراً حاسماً في تطهير المناطق الواقعة بين وادي نهر دياالى وبيجي من وجود تنظيم داعش.

تكريت: قام كل من الجيش العراقي والشرطة الاتحادية وقوات مكافحة الارهاب والقوى العشائرية السنوية بالمشاركة بشكل كبير في تحرير تكريت من البداية الى النهاية، عندما قادت وحدات الحشد الشعبي جهود تطهير الأحياء الفقيرة في المدن يوم 26 ايار عام 2015، قام الجيش العراقي والشرطة الاتحادية، وفوج الطوارئ، وقوات مكافحة الارهاب، وفرقة العباس القتالية بتطهير المدينة بدعم من قوات التحالف خلال خمسة أيام فقط، وهو ما سمح لرئيس الوزراء حيدر العبادي أن يتحول في وسط المدينة في الثاني من نيسان.

27. Al-Jazeera, Pro-government forces complete recapture of strategic town which had been held by ISIL for months, commanders say, 31 Dec 2014, available at <http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2014/12/iraqi-forces-retake-dhuluiyah-from-isil-201412310022423590.html>

بييجي: لعبت قوات الأمن العراقية التقليدية أيضاً دوراً حاسماً في صراع متأرجح للسيطرة على مدينة بييجي ومصفااتها، وقد عملت الشرطة الاتحادية، وقوات مكافحة الارهاب وفوج الطوارئ، والجيش العراقي وفرقة العباس القتالية جنباً إلى جنب مع عناصر وحدات الحشد الشعبي هناك منذ البداية، كما لعبت طائرات الهليكوبتر للجيش العراقي ومدفعيته ودباباته كل الأدوار الحاسمة للانتصار في المعركة، وعندما تم نقل الجزء الأكبر من قوات الحشد الشعبي إلى الفلوجة في أواخر شهر اب 2015، تغير ميزان القوى في بييجي، اذ تألفت القوات المحلية من حوالي ألفي متطوع من فرقة العباس القتالية، وألف جندي من الجيش العراقي، و500 جندي من قوات مكافحة الارهاب، و500 جندي من الشرطة الاتحادية، و500 من وحدات الحشد الشعبي، وبعد خمسة أشهر من القتال في بييجي، تم تحرير المدينة أخيراً في ثمانية أيام فقط عندما تكفل اللواء السابع والخمسين في الجيش العراقي، ببييجي من احتياطي بغداد في أوائل تشرين الاول 2015.

الرمادي: خلافاً لما حدث في تكريت وبييجي، قادت قوات الأمن العراقية التقليدية المعركة في الرمادي منذ البداية، وعلى الرغم من بطء التقدم الشديد، إلا أن عملية الرمادي شهدت فيها قيادة الجيش العراقي حرباً على خمس جبهات، بمشاركة أكثر من 13,000 جندي في الجيش العراقي و3000 من قوات مكافحة الارهاب، فضلاً عن 6500 جندي من الشرطة الاتحادية مع تقديم العشرات السنوية للدعم. وقد أظهرت قدرات التحالف الجديد المقدمة مثل مد الجسور في المعركة، واسلحة تطهير حقول الألغام، أن قوات الجيش العراقي قد قطعت شوطاً طويلاً في العام الماضي.

منذ حريف عام 2015 تظهر قوات الأمن العراقية صلابة جديدة، فهي تقاوم هجمات مضادة لتنظيم داعش، وتعززت بسرعة أكبر بعد الاستيلاء على الهدف، والحفر بالمعدات الهندسية الجديدة. ويبدو أنها قد فقدت بعضاً من خوفها من الألغام والشرك بسبب التدريب والمعدات الأفضل، واستعادتها بعض الثقة في ضباطها، كما أنها تعتمد بشكل متزايد على الدعم الجوي للتحالف، وهو اتجاه لا يمكن أن يستمر على المدى البعيد.

ويهدف المسح أعلاه للمعارك الأخيرة الى توضيح أن تصورات القدرات القتالية للجيش العراقي وغيرها من وحدات قوات الأمن العراقية التقليدية تعد قديمة. ففي حريف عام 2014، قامت وحدات الحشد الشعبي بالكثير من الجهود في الحرب، ولا تزال تلعب دوراً حيوياً اليوم. أما اليوم وعندما يحين الوقت لخوض معارك حاسمة كبرى مع تنظيم داعش، فإن قوات كبيرة من الجيش العراقي والشرطة الاتحادية والقوات الجوية وطائرات الهليكوبتر، ستلعب دوراً رئيساً، لا تجلب هذه القوى فقط المعدات الثقيلة والقدرة الهندسية، بل إنها تنشط أيضاً في مجال الاستخبارات والتخطيط والغارات الجوية والقدرات العسكرية

للعمليات، وقد تحولت أشهر من الجمود والاستنزاف في تكريت وبيجي والرمادي خلال أيام الى عمليات عسكرية مركزة بسبب تحالف قوات الأمن العراقية.

هناك حاجة كبيرة لعمل المزيد من الاصلاحات في الجيش العراقي والشرطة الاتحادية وقوات مكافحة الارهاب، وغيرها من تشكيلات قوات الأمن العراقية التقليدية، وتأخذ هذه القوات زمام المبادرة بشكل متزايد، فقد أخبر أحد مخططي التحالف المؤلف: "إن أكبر سوء فهم في العراق هو ان البيشمركة والحشد الشعبي يقاتلون بشكل أفضل من الجيش العراقي، يضم الجيش العراقي أفضل المقاتلين، لما يتمتع به من مقاتلين قادرين وقادة مهنيين وحلوقين"²⁸، وأضاف ضابط ركن عراقي للمؤلف، أثناء المراحل المتأخرة من حملة الرمادي "أن هيئة الأركان العامة العراقية تعتقد انه يمكنهم أن يفعلوا في الموصل ما فعلوه في الرمادي، ما دام لديهم تدريب قوات التحالف والدعم الجوي"²⁹.

الحشد الشعبي والأمن

منذ حزيران 2014 ينظر العراقيون بفخر الى ظاهرة الحشد الشعبي، وقد قدم الحشد الشعبي للعراقيين رمزاً وطنياً يعوضهم عن فشل الأجهزة الحكومية، اذ كانت القيادة الدينية والسياسية قد دعت الشعب للتعبة، وكانت نتيجة الاستجابة قوية، وبدلاً من الشعور بالضعف، شعر العراقيون بالقوة مرة أخرى، ووصلت نسبة التجنيد في تلك الوحدات الى حوالي 120,000 الف متطوع على الفور بعد سقوط الموصل³⁰، من بين كل هؤلاء كان لنسبة صغيرة منهم خبرة مباشرة في القتال، وهي متأتية من ما تقوم بها الفصائل الشيعية العراقية في سوريا³¹، كان هؤلاء القادة الصغار هم الوحيدون في العراق الذين لديهم خبرة قتالية في هذا النوع من الحروب ضد تنظيم داعش، فقد شعرت العائلات العراقية بأمان أكثر لقيام ابنائهم بالقتال ضمن وحدات تمتلك من الحافز الكثير، تحت قيادة ضباط لن يتخلوا عن ابنائهم أو يبيعوهم إلى العدو.³²

28. مقابلة للمؤلف مع ضابط في قيادة العمليات المشتركة. تشرين الثاني، 2015.

29. مقابلة للمؤلف مع ضابط عراقي. تشرين الاول، 2015.

30. Michael Knights, The Long Haul (Washington Institute for Near East Policy, Washington DC, 2015), pp. 7-11.

31. كانت وحدات الحشد الشعبي الأكثر فعالية في أواخر عام 2014 هي تلك التي كانت تقاتل في سوريا، وهي المجموعات المرتبطة بكتائب حزب الله مثل سرايا الدفاع الشعبي وسرايا انصار العقيدة وكتائب الامام علي وسرايا الطليعة الخراسانية وفرقة العباس القتالية - الدفاع عن المقدسات في العراق.

32. هذا الشعور، الموجود على نطاق واسع بين الشيعة في العراق، يتلخص في شخص قابلته: "يعرف العراقيون أنه ليست هناك فرصة من أن وحدات الحشد الشعبي ستبيع أبناءها الى تنظيم داعش". وأشار آخر "إضافة الى حوادث مثل سبايكر والصقلوية، فإن الجنود لم يعودوا يتقون بقيادتهم، وهم يشعرون دائما أنهم قد تركوا ليقتلوا، فيما يفر قادتهم من ساحة المعركة".

لقد تمكنت وحدات الحشد الشعبي، بقيادة سياسيين اقوياء من ذوي خلفيات عسكرية (مثل هادي العامري وأبو مهدي المهندس) من الحصول على دعم كل من الجيش العراقي والشرطة الاتحادية والقوة الجوية لعملياتهم، كما لعبت وحدات الحشد الشعبي تحت ظل رئيس الوزراء دوراً رئيساً في حماية سامراء وبغداد وكربلاء، وتخفيف الحصار عن أمربي، وتحرير جرف الصخر، وحماية طرق الزيارة، وطرده تنظيم داعش من مساحات واسعة في ديالى، من المثير للاهتمام أن شكلاً مختلفاً من التعبئة الشعبية، من خلال العشائر، قد لعب دوراً حاسماً في الدفاع الناجح عن الرمادي ضد محاولة استيلاء تنظيم داعش عليها في كانون الاول 2013. في هذه الحالة، كانت العشائر العربية السننية في الرمادي هي التي حملت السلاح بين عشية وضحاها لصد الغزاة³³، وهذا يظهر تحشد كل من الشيعة والسنة لإنقاذ العراق.

دفعت هذه التجارب الوطنية القوية العراقيين إلى التساؤل عما إذا كان شكلاً من أشكال التعبئة الشعبية يجب أن يكون جزءاً دائماً من منظومة الدفاع العراقية، وعلى الرغم من أنه كان هناك عدد قليل من دعاة العودة إلى التجنيد، كان هناك اهتمام بالكيفية التي يمكن من خلالها عمل قوات التعبئة أو الاحتياطي الشعبي داخل الهيكل المؤسسي للدفاع العراقي، وبعد التسريح الكامل أو الجزئي لوححدات الحشد الشعبي حالياً مسألة ذات صلة، هناك الكثير من النقاش بشأن كيفية قيام العراق بتنظيم قوات محلية لحماية المناطق المحررة من تنظيم داعش، ويجب أن تكون هذه القوات من السكان المحليين وأن تكون مرتبطة بمجالس المحافظات والأقضية، ولكنها يجب أن تدعم بهيكل وقيادة وطنية ودعم إداري من الحكومة المركزية، فقد اقترحت الولايات المتحدة فكرة الحرس الوطني في البداية كوسيلة لحل جميع هذه القضايا، كيف ينبغي إذاً إعادة شكل النظام الدفاعي العراقي من تجربة التعبئة الشعبية، والحاجة إلى منع عودة الصراع بعد طرده تنظيم داعش من المدن العراقية؟

التعبئة الشعبية الدائمة؟

لدى نموذج الحشد الشعبي على ما يبدو بعض الملامح الجذابة، ولا سيما قدرته على الاتصال بسرعة لطلب الاحتياط والمعنويات العالية لوحدها، كما أن الكثير من العراقيين، ولا سيما الشباب، يريدون أن يجربوا شيئاً جديداً، ويفرضون المؤسسات القديمة، لقد عرضت وحدات الحشد الشعبي تجربة عسكرية راقت للعديد من الشباب، وعلى الرغم من أن الأجور والاستحقاقات (المعاشات التقاعدية، وبدلات الإعاقة) ليست جيدة مثل الوظيفة الحكومية الدائمة، لكن الخدمة مرنة، ويمكن للمجندين الالتحاق والعودة متى ما يشاؤون، هذا فضلاً عن أنه ليس هناك انضباط عالٍ، وهو ما يناسب العديد من الشباب. ويستند أسلوب قيادة قادة وحدات الحشد الشعبي، كما نوقش سابقاً، على أساس الخصائص

33. Michael Knights, ISIL's Stand in the Ramadi-Falluja Corridor, CTC Sentinel, May 29, 2014, available at <https://www.ctc.usma.edu/posts/the-isils-stand-in-the-ramadi-falluja-corridor>

الشخصية ومستوى الخبرة في المعركة، وهو ما يجذب الشباب الذين يبحثون عن قدوات وليس بالضرورة عن قادة يجب أن يطاعوا سواء احببتهم أم لا، اذ يتم في العديد من وحدات الحشد الشعبي التركيز على التشجيع وحماية الأضرحة الشيعية، وهو ميزة جذابة أخرى.

أما نقاط الضعف العسكرية لوححدات الحشد الشعبي فهي الوجه الآخر من كل هذه القوة، ففي حملة طويلة مثل الحرب ضد تنظيم داعش، فإن عضويته تشبه "ما يأتي بسرعة ويذهب بسرعة"، ترك هيكل وحدات الحشد الشعبي، يجعل من الصعب الابقاء على قوة عددية في معارك طويلة، كما أن الفتوى الدينية الصادرة عن آية الله العظمى علي السيستاني قد تنتهي أو يتم مراجعتها، غير أن المؤسسات القديمة مثل وزارة الدفاع قد تكون مملة للشبان ولكنها تدفع أجوراً ثابتة وفوائداً كاملة مدى الحياة، كما يوفر نظام الوزارة أيضاً قناة للاستثمار في المعدات والتدريب والرعاية الطبية - بينما خفضت هذه الخدمات في قوات الأمن العراقية في السنوات الأخيرة، إلا أنها أفضل من لا شيء.

مع نقاط الضعف هذه، بدأت قيادة وحدات الحشد الشعبي في الحصول على ميزانية حكومية أكبر لدفع الرواتب والمخصصات ومعاشات الأرمال، وشراء المعدات واللوازم، ويمكن أن يؤدي هذا الاتجاه إلى توسيع قيادة رئيس الوزراء المؤقتة لوححدات الحشد الشعبي في وزارة من النوع الدائم، وأقرب إلى الباسيج الإيراني أو الحرس الثوري الإيراني، مع برنامج مشتريات ومرافق دائمة ومستشفيات ومقار ومعدات.

وهناك أسباب وراء ان مصالح العراق قد لا تخدم على أفضل وجه من خلال إنشاء مؤسسة دائمة للحشد الشعبي، لدى وحدات الحشد الشعبي على أرض المعركة، عيوب لم تكن واضحة على الفور في أزمة عام 2014، كان الدفاع عن المناطق الشيعية والمناطق المختلطة عملية أبسط من إعادة ما أخذه تنظيم داعش من المدن ذات الأغلبية السنية الكاملة التي تعج بحقول الألغام والقناصة والعربات المصفحة والهجمات بالسيارات المفخخة، ولم يعط النجاح في الدفاع لوححدات الحشد الشعبي القدرة على اتخاذ اجراءات دفاعية ضد تنظيم داعش في مدن مثل تكريت وبيجي والرمادي أو الفلوجة، ومثلما ذكرنا في وقت سابق، لا يمكن إلا لقوات مدججة بالسلاح ومدعومة دولياً للدولة العراقية أن تطرد تنظيم داعش من الموصل، هذا فضلاً عن أن قوات المشاة الخفيفة لوححدات الحشد الشعبي ليست مناسبة تماماً للمرحلة اللاحقة من الحرب ضد تنظيم داعش، ومطاردة الإرهابيين في الصحاري، وإغلاق الحدود العراقية والرصد طويل الأمد لهذه المناطق، سوف تتطلب هذه المهام التزاماً طويل الأمد، وهو جهد لوجستي كبير ويحتاج الى معدات وتدريب كبير مع دعم من المجتمع الدولي.

وقد خاضت وحدات الحشد الشعبي معارك كبيرة، لكن عدم الانضباط لديها أدى الى خسائر كبيرة لم يكن لها داع في ساحات القتال مثل تكريت، بيجي، والصقلاوية، والكرمة، عانت وحدات

الحشد الشعبي من خسائر فادحة للغاية من دون أن تنجح في تحقيق أهدافها³⁴، فإن الحماس والانديفاع ليس بديلاً عن التدريب الحقيقي. وقد أدى الانضباط الفضفاض في البعض القليل من وحدات الحشد الشعبي، الى أعمال تخريب ونهب في تكريت، وإساءة استخدام للمدنيين في ميادين القتال الأخرى³⁵ كما ترتبط الزيادة في الميليشيات والنشاط الإجرامي في بغداد وجنوب العراق جزئياً بحشد الجماعات المسلحة غير الحكومية التي تدعي أنها من وحدات الحشد الشعبي، ولكنها في الواقع مجرد حفنة من المجرمين. وكان ذلك أحد الأسباب لقيام قيادة عمليات بغداد بسحب تلك الوحدات من ساحات القتال الرئيسة من أجل عدم فسح المجال أمام الميليشيات لكسب المزيد من السلطة في العاصمة. إن تظاهر الميليشيات بأنها من وحدات الحشد الشعبي يعيق جهود الحرب.

هذه الفكرة ليست جيدة لبناء المؤسسة الأمنية لدولة جديدة، في الوقت الذي تجاهد فيه الحكومة العراقية لتمويل المؤسسات الحالية وتشغيلها مثل وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية ووقوات مكافحة الارهاب. إن تطوير الحشد الشعبي على طراز الباسيج الايراني والحرس الثوري الإيراني يقدم بعض المؤشرات التحذيرية. كمؤسسات عسكرية، لا الباسيج ولا الحرس الثوري الإيراني فعالان جداً في ساحة المعركة الحديثة³⁶، بل وأسوأ من ذلك، لأنهما أيضاً خصوم سياسيين أقوياء للحكومة المنتخبة من قبل الشعب³⁷، أنهم يقضون وقتاً طويلاً في تعليم أعضائهم ليس المهارات العسكرية ولكن التلقين الإيديولوجي³⁸، كما أنهم يمثلون

34. قام المؤلف باعداد برنامج اسئلة مركز في العراق في ايلول وتشرين الاول 2015 لمسح عدد من ضحايا وحدات الحشد الشعبي في المعارك الرئيسة. واقترح مجموعة من المشاركين العسكريين والسياسيين أن خسائر وحدات الحشد الشعبي وصلت الى أكثر من 2000 ، معظمهم قتلوا في ثلاثة أسابيع في القتال قرب تكريت. كما قتل ما يقرب من 2500 في معارك ببجي من نيسان إلى آب 2015. كما قتل أكثر من 350 في أسبوع واحد في الكرمة والصقلاوية في ايلول 2015. ولا تزال عمليات الجيش العراقي والشرطة الاتحادية أبطأ، وتعتمد على المزيد من الدعم الجوي الدولي، ولكنها أيضاً ليس لديها خسائر بحجم خسائر وحدات الحشد الشعبي، وتساهم في تحقيق النصر.

35. للحصول على تقرير مفصل لكيفية العمل على مستوى وحدة انظر: "Absolute Impunity: Militia Rule in Iraq" Amnesty International, October 2014. Available at http://www.amnesty.org.uk/sites/default/files/absolute_impunity_iraq_report.pdf

36. يقيم أنتوني كوردسمان الضعف في الحرس الثوري والباسيج من حيث نماذج التدريب وخوض الحرب في البلاد The Lessons Of Modern War Volume II: The Iran-Iraq War, Westview Press/Mansell Publishing Limited, 1990 من أجل معرفة افضل بضعف الحرس الثوري الايراني والقوة الجوية، انظر:

David Crist, The Twilight War: The Secret History of America's Thirty-Year Conflict with Iran (Penguin, 2012).

37. Saeid Golkar, Captive Society: The Basij Militia and Social Control in Iran (Columbia University Press, 2015). Also see Wilfried Buchta, Who Rules Iran? The Structure of Power in the Islamic Republic (Washington Institute for Near East Policy, 2000), available at <http://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/pubs/WhoRulesIran.pdf>

38. Saeid Golkar, The Ideological-Political Training of Iran's Basij, Brandeis Middle East Brief 44, September 2010, available at <http://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/MEB44.pdf>

كتلة انتخابية قد يصوت لها أعضاؤها ليغيروا مجرى الانتخابات المحلية. إن الدولة الأمنية الموازية لإيران في كثير من الأحيان لها أولويات مختلفة عن الحكومة المنتخبة، وهذا مماثل لعناصر وحدات الحشد الشعبي العراقية التي ترسل جزءاً من أفرادها الى سوريا في الوقت الذي يعد العراق نفسه في حاجة ماسة لهم. حتى وحدات الحشد الشعبي السنية مثل اتحاد عشائر الجعافية في الانبار لديهم أولويات مختلفة عن الدولة، إذ تحدد أراضيهم القبلية أقصى حدود التقدم لديهم، على حد تعبير الخبير في الميليشيات، اوستن لونج، فإن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة هي ”الكأس المسمومة للدول الضعيفة“³⁹.

كل هذه العوامل تشير إلى ضرورة إصلاح المؤسسات الأمنية الحالية، بدلاً من جعل وحدات الحشد الشعبي المؤقتة دائمية. العراق لا يحتاج الى مزيد من المؤسسات الموازية، وإنما يحتاج إلى اتخاذ ما هو أفضل من تجربة وحدات الحشد الشعبي والحفاظ على احتكار الحكومة للقوة، هناك نموذج واحد أثبت نجاحاً كبيراً وهو فرقة العباس القتالية⁴⁰ التي تعد تنظيمياً جمعياً يضم كافة الطوائف وتشرف عليه المرجعية الدينية والأحزاب السياسية والمجتمعات المحلية. الفرق الأساسي بين هذه الوحدة المؤلفة من 7000 متطوع وبين الوحدات الأخرى هو أن فرقة العباس القتالية تعمل بالكامل تحت سلطة وزارة الدفاع، وتتلقى الأسلحة الأوامر من الحكومة، ولا تسعى إلى الاستحواذ على السلطة، كما انها ملتزمة بحل نفسها بناء على طلب من الحكومة. وعلى الرغم من أن وحدات الحشد الشعبي تدعي أنها تحت سلطة الحكومة، إلا أنها في الواقع مستقلة إلى حد كبير، الا نماذج مثل فرقة العباس القتالية التي تخضع للسيطرة الحكومية بشكل كامل، هذا التمييز مهم جداً لأنه في مرحلة ما في العامين المقبلين قد يكون هناك نهاية رسمية للفتوى الدينية التي أنشأت المسؤولية الجماعية عن التعبئة الشعبية المسلحة، في غضون ذلك ستكون الجماعات التي تم جمعها في إطار فرقة العباس القتالية في وضع جيد للمشاركة في العمليات المدعومة دولياً، في حين أن وحدات الحشد الشعبي سيتم سحبها عادة من مثل هذه العمليات، ومن المناسب ايضاً دمج عناصر فرقة العباس في قوات الأمن العراقية إذا كانوا يريدون الانضمام ومؤهلين لذلك، في المقابل من غير الواضح ما إذا كانت عناصر وحدات الحشد الشعبي الأخرى ستقاوم التسريح، مما يمكن أن يسبب مزيداً من الانقسام داخل المجتمع العراقي.

قضية الحرس الوطني

على الرغم من أن شكل الحرس الوطني ولغته وفكرته هي أميركية إلى حد ما على غرار نظام الحرس الوطني الأمريكي، إلا أن هناك حاجة عراقية أساسية في قلب هذا المفهوم، ربما يمكن لقوات الأمن العراقية تحرير الموصل وغيرها من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش، لكنها لا تستطيع السيطرة على هذه المناطق خلال الأشهر والسنوات والعقود القادمة. من الناحية النظرية، يمكن للحكومة العراقية أن تلزم

39. مقابلة للمؤلف مع اوستن لونج. واشنطن دي سي. حزيران 2015.

40. موقع خاص رسمي لفرقة العباس القتالية. <http://www.alabbas.iq>

نفسها بوضع جيش عراقي وشرطة اتحادية ووحدات قوات الأمن العراقية الأخرى - التي يطغى عليها جنود من جنوب العراق - في شمال العراق وغربه، وهكذا فإن هذا العمل سيكون مجرد إعادة تاريخ حديث. يواجه أبناء وأحفاد الجنوب سلسلة لا نهاية لها من حركات التمرد التي أطلقها أبناء وأحفاد الشمال والغرب. وعلى هذا يكون الفائز الوحيد هو تنظيم داعش والحركات التي ستأتي بعد تنظيم داعش.

إن المفهوم الذي تقوم عليه فكرة الحرس الوطني هو ما أسماه نائب مساعد وزيرة الخارجية الامريكي بريت ماكجورك، وهو أمريكي مع دم عراقي، "تفعيل الفيدرالية"، ووصفها بأنها نهج سياسي عسكري "قد يبدأ في معالجة جذور أسباب الأزمة الحالية" و"الاستراتيجية طويلة الأمد للحيلولة دون ظهور تنظيم داعش مرة أخرى"⁴¹، فوفقاً لماكجورك فإن "تفعيل الفيدرالية" يعني تمكين السكان المحليين من تأمين مناطقهم بالموارد الكاملة للدولة من حيث الفوائد والمربعات والمعدات، لهذا فإن الحرس الوطني في ظل هذا المفهوم، سيركز على تأمين الحدود الدولية وتوفير الدعم عند الضرورة لمكافحة الشبكات الإرهابية⁴².

ويستمر ماكجورك محمداً:

المبادئ الخمسة الأساسية لهذا النهج يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- 1- يجب أن يكون المواطنون المحليون في الصدارة في تأمين المناطق المحلية.
- 2- يجب أن يحصل المواطنون المحليون الذين يتولون مهمة الدفاع عن مجتمعاتهم المزايما والموارد التي تقدمها.
- 3- الجيش العراقي نادراً ما سينتشر داخل المدن، ولكنه سيقى مراقباً ومتأهباً للموقف وللقيام بمهامه الفيدرالية (مثل حماية الحدود).
- 4- يجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين المؤسسات الامنية المحلية والإقليمية (حكومة إقليم كردستان) للحد التدريجي من نفوذ تنظيم داعش.

41. McGurk, Brett. "Statement for the Record: Deputy Assistant Secretary Brett McGurk Senate Foreign Relations Committee Hearing: Iraq at a Crossroads: Options for U.S. Policy." July 24, 2014: pg. 10-11. <http://www.foreign.senate.gov/imo/media/doc/McGurk%20Testimony%20072414-Final%20Version%20REVISED.pdf>

42. المرجع نفسه. ص 11.

5- يجب على الحكومة الاتحادية أن تعمل بدأب على مجموعة من الإصلاحات التي يمكن أن تعالج المظالم المشروعة وتنفي أي ذريعة لأنشطة تنظيم داعش.⁴³

تشمل نقاط المعارضة لقانون الحرس الوطني ما اذا كانت قوات الحرس الوطني يجب أن تنتشر خارج محافظتها، وما ينبغي أن يكون ميزان القوى بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية في التجنيد وقيادة قوات الحرس الوطني، ومن المحتمل أنه لن يتم تمرير القانون المقترح في عام 2014، ولكن الفكرة الأساسية هي زيادة السكان المحليين في توفير الأمن المحلي، وهي فكرة جيدة إذا أردنا هزيمة تنظيم داعش، ومنع ظهور حركات شبيهة بها مجدداً. إن كل ما نفعله من نواح كثيرة، هو احترام بعض من روح التعديل في 2013 على قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم (القانون 21 لسنة 2008) الذي سعى إلى إعطاء المحافظات المزيد من الأدوار في السياسة الأمنية.

هناك علامات تشجيع أيضاً على أن مفاهيم روح الحرس الوطني وتفعيل الفدرالية يجري اتباعها. لقد تم تفعيل قوات الأمن العشائرية و وحدات الحشد الشعبي في الفلوجة وحديثة والرمادي وتكريت ومحمور والتاجي وبغداد، ويتم تجنيد هذه القوات عن طريق لجنة مكونة من المحافظ وشيوخ العشائر، وأحياناً قائد الجيش العراقي المحلي ومسؤول كبير في الاستخبارات ومسؤول عن تدقيق المرشحين من خلال قواعد بيانات المخابرات الوطنية. وتأتي رواتب الجنود من مجموعة متنوعة من المصادر: حيث تدفع بعضها من ميزانية الحشد الشعبي، وبعضها من وزارة الدفاع، والبعض الآخر من مؤسسات الأوقاف. ويمكننا أن نتوقع عدداً متزايداً من قوات الأمن العشائرية و وحدات الحشد الشعبي، والاستمرار في تلقي الدعم، حتى يتم القضاء على تنظيم داعش وتهديده الإرهابي. وكما هو الحال مع وحدات الحشد الشعبي، يمكن دمج بعض قوات الأمن العشائرية وأفراد الحشد الشعبي في قوات الأمن العراقية الدائمة، وخاصة في جهاز الشرطة العراقية. هناك الكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة القوات العشائرية و وحدات الحشد الشعبي، فضلاً عن فرقة العباس القتالية من أجل احداث ترتيب دائم لقوات الأمن المحلية.

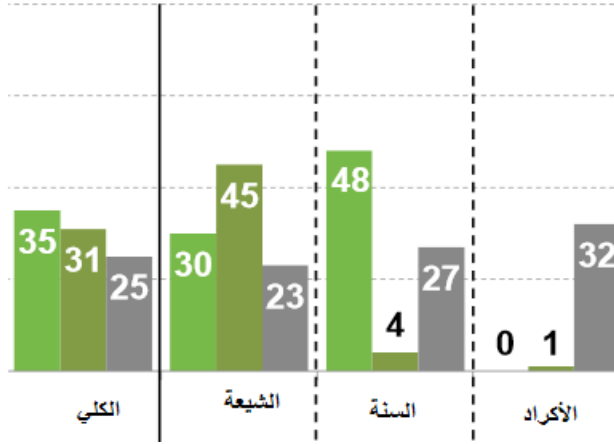
كيفية تنظيم الدعم للأمن

إن قضية وحدات الحشد الشعبي وتشريع قانون الحرس الوطني هي في ضم الناس إلى النظام الأمني، هذا هو التحدي الرئيس بالنسبة للعراق، عندما تماشى الناس مع قوات الأمن (الصحات) خلال الاعوام 2005 - 2008، وفي الرمادي في أواخر عام 2013، وأثناء التعبئة الشعبية في 2014 - 2015 ازداد موقف الدولة بشكل كبير، وكلما نفر الناس من قوات الأمن العراقية وانفصلوا عن الشعب وخصوصاً في الموصل قبل سقوط المدينة، وجدت الدولة العراقية نفسها في موقف ضعيف.

43. المرجع نفسه، ص11-12.

مالذي تلقى فيه أكثر للحفاظ على سلامتك- الجيش العراقي
أم وحدات الحشد الشعبي

■ الجيش العراقي ■ كلاهما/ لأحد



الشكل رقم 2 : غرينبرغ كوينلان روزنر، استطلاع للرأي في آب/ أيلول 2015 أجرته المؤسسة الوطنية الديمقراطية، ويبدو أن هامش الاختلاف بين الجيش ووحدات الحشد الشعبي ليس كبيراً كما هو متوقع بين المستطلعين الشيعة، أما في المجتمعات السنية فقد تبين وجود مستوى مستمر من الثقة في الجيش العراقي كقوة محايمة وتشكيك قوي بوحدات الحشد الشعبي.

من المحتمل أن العراق لا يحتاج إلى مؤسسة جديدة للحشد الشعبي، وأنه لا يحتاج إلى حرس وطني جديد، بدلاً من ذلك يحتاج العراق إلى الحفاظ على تعزيز المؤسسات التي لديه أصلاً، وتعد وزارة الدفاع المؤسسة المناسبة لإدارة القوات المسلحة في البلاد، ووزارة الداخلية المؤسسة المناسبة لإدارة قوات الشرطة في البلاد، ويجب أن تكون لهذه الوزارات قوات احتياط للتعبئة أثناء الأزمات والحروب، كما تفعل كل دولة متقدمة أخرى في العالم. ويمكن في أزمة مستقبلية، أن تقوم المؤسسة الدينية بإعارة قوة هذه المؤسسات لأنها تستدعي الاحتياط بطريقة ما بشكل جيد، ستستعيد قوات الأمن العراقية الدائمة قوتها بسرعة إذا ما تم الدمج معها لوحدات كافية من الحشد الشعبي، ومنها فرقة العباس القتالية، وقوات الأمن المحلية وبعض المقاتلين من الحشد الشعبي. ومن أجل جهد أكثر تصميماً من قبل الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية لصياغة علاقات قيادة مشتركة انطلاقاً من قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم، أن تلي الكثير من متطلبات مشروع قانون الحرس الوطني، هكذا تعمل الحكومات الذكية، فهي لا تتخلى عن مؤسسات الدولة الكبيرة وتبني هياكل جديدة تماماً، إنها تقوم بإصلاحها.

إعادة بناء قيادة قطاع الأمن في العراق

هنالك في قلب الضعف الأمني في العراق فشل جماعي في القيادة، إن الزعماء السياسيين في العراق مع نظرائهم الأمريكيين هم من فشلوا في وضع الخفاض تدريجي للدعم العسكري الأمريكي لقوات الأمن العراقية التي لم تكن مكتملة. لقد سمح الزعماء السياسيون في العراق وشجعوا ملئ المناصب السياسية العليا بأشخاص غير مؤهلين، وقد تسامح القادة السياسيون والعسكريون العراقيون مع الفساد الذي دمر قوات الأمن العراقية، كما سمحت الوزارات الرئيسة بالتدهور في الأداء والتمويل، وفشل القادة السياسيون والعسكريون في اعتماد نهج صحيح لمكافحة التمرد مبني على المكاسب التي تحققت في عامي 2009 - 2010 وأنهى دور تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، الذي سبق تنظيم داعش.

على الجانب الآخر، يمكن لقيادة قوية وذكية أن تساعد على عكس كل نقاط الضعف العسكرية في العراق الآن، ويمكن للقادة السياسيين والعسكريين العراقيين العمل بشكل جاد للحفاظ على تعاون شركاء الأمن الدولي، وخاصة الولايات المتحدة، في الانتصار في الحرب ضد تنظيم داعش. كما يمكنهم الاستمرار في إعادة المنتسبين للجيش مع قيادة نظامية قادرة، ويمكنهم أيضاً دفع الإصلاحات لمكافحة الفساد الحقيقي، والتطبيق الصارم للقوانين العسكرية. ويمكن لقادة أذكى عدم الرضوخ للضغوط لبناء مؤسسات جديدة، أن يدعموا تطوير المؤسسات الحالية مثل وزارة الدفاع ووزارة الداخلية. ويستطيع قادة من ذوي الرؤية الجيدة خوض ما تبقى من الحرب ضد تنظيم داعش بطريقة من شأنها أن تدعم المصالحة الوطنية، وذلك باستخدام أدوات مثل اللامركزية في صنع القرار على المستوى المحلي للأمن والتجنيد.

يقف العراق على مفترق طرق والخيار بسيط جداً، وهو وضع الأشخاص المناسبين في المسؤولية عن الأمن، ومنحهم الصلاحيات والموارد المناسبة، أو أن الوضع سيشهد المزيد من التدهور والخطر على استقرار العراق ووحدته.

إصلاح المؤسسات والوزارات الأمنية المدنية

بموجب الدستور العراقي، تعد قوات الأمن العراقية تحت السيطرة المدنية، ولذلك فإن المسؤولية تتوقف عند الوكالات المدنية وقادتها. يجب ان يُشجع مجلس الأمن القومي، وصياغة استراتيجية للأمن القومي العراقي تكون محدثة، وتصور انتقال العراق من وسط الصراع الى مكافحة التمرد، وإلى ردع دول المنطقة⁴⁴، كما يجب على لجنة الأمن والدفاع في البرلمان ومثيلاتها في مجالس المحافظات أن تلعب دوراً إشرافياً، كما يجب على ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة أن يشاركان بشكل دقيق في رصد ميزانيات

44. أطلقت استراتيجية الأمن القومي العراقي الأخيرة في عام 2007، وتوقفت في 2010.

الأمن. والأهم من كل ذلك، يجب أن يتم اصلاح الوزارات الأمنية، قبل أن نتوقع من القوات المسلحة أن تعمل بكفاءة. وقد تحدث ضابط في الجيش العراقي للمؤلف، بعد سقوط الموصل قائلاً: "ليس هذا مجرد فشل للجيش، بل هو فشل للحكومة"⁴⁵.

لقد تم بناء الوزارات الأمنية العراقية على عجل، وعملت في البداية في ظل ظروف اختبارية جداً، ومن ثم تركت لتدافع بشكل مستقل عن دعم الولايات المتحدة في وقت مبكر جداً⁴⁶، ولا يزال جهاز مكافحة الإرهاب يسير على غير هدى من دون وزارة تشرف على عمله، ولا حتى قانون او بنود ميزانية تنظم عمله: إذ ينبغي أن يدرج رسمياً في ملاك وزارة الدفاع التي تشرف أصلاً على الموظفين والموارد فيه بشكل غير رسمي⁴⁷، لا يزال صنع القرار في الوزارات شديد المركزية، على مكاتب الوزراء، وقلما يطلب من الوزير في كثير من الأحيان أن يوقع على القرارات التي تكون على مستوى منخفض. ولا تزال عمليات أي وزارة تناظرية أو ورقية بدلاً من أن تكون الكترونية، بما في ذلك قضية الرواتب والمعدات. كما ازدادت سوءاً النظم والعمليات الرئيسية التي تم الإشارة إليها مثل المشاكل أثناء انسحاب الولايات المتحدة في عام 2010. وتشمل هذه برجة التخطيط ووضع الميزانية، وتنفيذ الميزانية، ودعم العقود، فضلاً عن الصيانة والتأكد من الاستعداد، العديد من الوزارات فيها معايير تعليمية وتدريبية منخفضة⁴⁸، حتى بعد الجولات الأولى من الإصلاح تركت المحسوبة السياسية العديد من المعينين سياسياً في مكائهم، وكما هو الحال مع الجيش، فإن الزيادة في إعادة التدريب مطلوبة في الوزارات الأمنية التي يقودها مدنيون.

تتطلب أنظمة الوزارة للتخطيط والبرجة وإعداد الميزانية والتقييم اهتماماً كبيراً، بما أن القوات الامريكية لم تعد تمول بشكل مباشر، ولم تعد تدير أجزاءً من قوات الأمن العراقية منذ عام 2009 فصاعداً، بدأ عدد من المشاريع المنجزة الرئيسة بالتقلص، ولم تتمكن الوزارات العراقية من اتخاذ اجراء صحيح بشأن المشتريات لسنوات عدة، أو خططاً للاكتفاء الذاتي من حيث الإنفاق (الصيانة من صلب الميزانيات المقبلة) اللازم لتطوير قوات عسكرية فعالة. الكثير من هذا الحديث معروف على نطاق واسع: على الوزارات العراقية ضمان أن يكون في كل مشروع شراء أسلحة بنداً ينص على توفير قطع الغيار، وكُتبيات باللغة العربية للسماح للعراقيين بتدريب العراقيين الآخرين على كيفية استخدام تلك المعدات، كما يحتاج العراق الى مجلس موارد ومتطلبات الدفاع، يمكن له أن يطور خطة من 3 - 5 سنوات لشراء ما تحتاجه

45. مقابلة للمؤلف مع ضابط في قوات الأمن العراقية. تشرين الاول 2015.

46. An Unhappy Marriage: Civil-Military Relations in Post-Saddam Iraq Florence Gaub Carnegie Regional Insight January 13, 2016.

47. David Witty, The Iraqi Counter Terrorism Service, Brookings, 2015, available at http://www.brookings.edu/~media/research/files/papers/2015/03/iraq-counter-service-witty/david-witty-paper_final_web.pdf

48. المرجع نفسه

قوات الأمن العراقية، ووضع الميزانيات والاكتفاء الذاتي. قد يتطلب هذا الأمر في البداية دعماً دولياً واسعاً، كما قد تكون هناك حاجة إلى اتخاذ قرارات صعبة: على سبيل المثال، حتى يتم هزيمة تنظيم داعش، هل يجب أن يكون لدى العراق قوات دفاع جوي؟ علاوة عن أن العراق بحاجة ماسة لتوحيد أساطيل مركباته، حيث يوجد أكثر من 160 نوع سيارة في الخدمة⁴⁹.

تحويل القيادة العسكرية

تحتاج القيادة العسكرية النظامية لقوات الأمن العراقية أيضاً إلى أن تكون ثابتة من الأعلى إلى الأسفل، ففي عام 2013 قامت مؤسسة راند بإجراء تحليل شامل لـ 29 عملية إصلاح لقطاع الأمن، ووجدنا أن النوع الأكثر كفاءة من الإصلاح قد ركز على المستوى الوزاري والقيادة العليا، التي وفرت تطوراً "تأسيسياً" مكن جميع الأنواع الأخرى من أنشطة إصلاح القطاع الأمني على مستوى وحدة عسكرية. وهذا سيثبت الحالة في العراق حيث تتركز الكثير من المشاكل في نقاط الضعف على المستويات العليا ومستويات القيادة الوسطى، عندما سقطت الموصل كان الجيش العراقي منكسراً بشكل كبير جداً من الأعلى أكثر مما كان عليه من الأسفل، وقد تم إجراء بعض التغييرات في القيادة العليا منذ سقوط الموصل، ويبدو أن هناك بعض التحسن الآن. يمكن للقوات العراقية أن تستعيد الموصل وتنتصر في معارك أخرى إذا ما حصلت على التدريب اللازم، وعملت في ظل قيادة قادرة يمكن أن تدير المعارك والموارد بشكل صحيح.

الجزء الأول من إصلاح الهرم المقلوب لقوات الأمن العراقية - مع وجود الكثير من كبار القادة المتنافسين في الأعلى، وعدد قليل جداً من القادة الصغار الذين يعملون تحت امرتهم، هو وجود رئيس قوي لأركان الجيش على رأس القيادة المشتركة في العراق، كما يحتاج العراق إلى ضابط أعلى يتم اعتباره النائب العسكري المعترف به لرئيس وزراء العراق، والقائد اليومي لكل عناصر قوات الأمن العراقية، ويجب أن تتم الموافقة على هذا الضابط من قبل البرلمان⁵⁰، وأن لا يكون تعيينه بالوكالة وبأمر تنفيذي، وهو ما يمكن أن يقوض

49. انظر: وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق. تقرير للكونغرس وفقاً لقانون التخصيصات التكميلية لوزارة الدفاع. (القسم 9204، القانون العام 110-252) 30 ايلول 2009. (صفحات مؤرخة في 29 كانون الثاني 2010). ص. 58.
50. هناك حجة قوية أن لا يسمح لأي وزراء أو قادة بالوكالة، ويجب على العراق النظر في إصدار تشريع صريح لحظر تعيين رئيس أركان الجيش ونوابه وأعضاء المكتب الآخرين من قيادة فرقة فما فوق لمدة أطول من شهرين، بالإضافة إلى منع الأفراد المعيّنين سابقاً من شغل المنصب نفسه أو أي منصب رفيع آخر في القوات المسلحة لسنة تقويمية واحدة.

سلطة المنصب⁵¹، يجب أن يكون رئيس أركان الجيش ضابطاً بمؤهلات عسكرية قوية ورؤية مؤسسية متميزة لتطوير قوات الأمن العراقية، كما لا ينبغي أن يكون تعيينه بحسب المحاصصة العرقية والطائفية التي دمرت العراق⁵²، كما ينبغي الا يخشى من الميليشيات والجماعات السياسية، وأن تحميه الحكومة من كل التهديدات الجسدية والضغط السياسية، كما يجب أن يعطى رئيس أركان الجيش كل الدعم السياسي اللازم من خلال فرض القانون العسكري لتعزيز الانضباط ومعاقبة عدم الكفاءة العسكرية والفساد على جميع المستويات، كما يجب عليه تشجيع ثقافة الإبلاغ في الوقت المناسب عن الأخبار السيئة⁵³.

يجب أن يحظى رئيس أركان الجيش الجديد بالدعم السياسي الكامل لتغيير أو نقل أي ضابط في قوات الأمن العراقية، بما في ذلك كبار مساعديه للإدارة، والعمليات، والتدريب، والخدمات اللوجستية. ولا يمكن لأي محاصصة أن تقف في طريق قدرة قوات الأمن العراقية للدفاع عن الشعب العراقي والأرض العراقية⁵⁴، ويجب أن يكون نائب رئيس الأركان للعمليات أفضل قائد عسكري عراقي في ساحة المعركة، ويعمل جنباً إلى جنب مع رئيس أركان الجيش، وخطية التخطيط في مقر القيادة المشتركة، لتحويل قوات الأمن العراقية من قوة لا يمكنها كسب المعارك الحضرية الصعبة من دون مساعدة التحالف، الى قوة يمكنها أن تعمل بشكل مستقل إلى حد كبير، بشكل يشبه ما حدث في مصر عندما صهر الجنرال المصري أحمد إسماعيل علي النهج المصري مع المذهب السوفييتي في بناء خطة تشغيلية ناجحة في مصر عند اختراق خط دفاع قناة السويس عام 1973⁵⁵، يحتاج رئيس أركان الجيش الى دعم نائبه للعمليات لضمان عمل القوات البرية بأكثر قدر من الفعالية، مع طائرات الهليكوبتر والقوات الجوية العراقية القوية. أما نائبه للتدريب فلديه واحد من الأدوار الأكثر أهمية من أي جندي في العراق اليوم، ينبغي أن يكون من أفضل مدربي الكتائب والألوية والفرق في العراق، أما نائبه للنقل والإمداد، فيجب أن يكون ضابطاً استباقياً غير

51. Restoring the Iraqi Army's Pride and Fighting Spirit Michael Knights and Jabbar Jaafar Aljazeera July 8, 2015. <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/restoring-the-iraqi-armys-pride-and-fighting-spirit>

52. المرجع نفسه

53. Gaub makes many excellent points on the tendency of Iraqi leaders to hide bad news. An Unhappy Marriage: Civil-Military Relations in Post-Saddam Iraq Florence Gaub Regional Insight January 13, 2016 available at <http://carnegieeurope.eu/2016/01/13/unhappy-marriage-civil-military-relations-in-post-saddam-iraq/im00>

54. في الوقت الحاضر، عندما يكون قائد الفرقة شيعياً، فإن نائبه سني في كثير من الأحيان. إن هذا النوع من التعيين، استقلالا عن ملائمة التقنية للقيادة، يمنع العديد من الوحدات العراقية من تحقيق إمكاناتها.

55. Michael Eisenstadt, Defeat into Victory: lessons for Rebuilding the Iraq Security Forces from Modern Arab Military Success Stories, The Washington Institute for Near East Policy, January 2015, available at <https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/other/Eisenstadt-IraqDefeatVictoryBrief-20150121.pdf>

تقليدي، وعلى استعداد لتحمل المخاطر والعمل بشأن الأنظمة الرسمية، وأن يحظى بدعم قوي من الوزراء ورئيس أركان الجيش، لتسهيل قضية المعدات وأعمال الصيانة.

يجب على رئيس أركان الجيش الجديد أيضاً إجراء حملة "توحيد جهود" لإصلاح ترتيبات القيادة والسيطرة على المستوى المنكسر للعمليات على مستوى ساحة المعركة. في معركة الرمادي كان هناك خمسة ضباط برتبة فريق أو لواء يسيطرون على جبهات فيها ما لا يقل عن ألفي جندي في الخطوط الأمامية، لذلك كان القادة على مستوى الفرق وعلى مستوى ألوية يقودون قوات أقرب إلى ألوية ضعيفة من حيث الحجم الفعلي، كان لهاتين القوتين مقران رئيسيان، هما مركز العمليات المشتركة، وبملا جزءاً من قيادة عمليات الانبار المنهارة، وقيادة عمليات بغداد. مرة أخرى نرى الهرم المقلوب من حيث وجود الكثير من الضباط برتبة فريق، مما يؤدي الى تداخل في الأوامر العسكرية. وغالباً ما تعطى أوامر متضاربة بشأن تحركات القوات، مما يخلق ثغرات كبيرة. بهذه الطريقة بدأت الانهيارات في الموصل والرمادي.

يجب أن يكون لدى رئيس أركان الجيش سلسلة قيادة تعمل بشكل صحيح مرة أخرى، ولا تزال قيادات العمليات تُفقد من قبل ضباط برتبة فريق (مثل قيادة عمليات بغداد، قيادة عمليات الأنبار، وهلم جرا)، مفيدة جداً، فهي تسيطر على جميع قوات الأمن العراقية في مناطق عمليات محددة بوضوح، وإذا ما كان رئيس أركان الجيش قوياً في الاشراف على الموقف، يمكن لهذه الخطوط أن تبقى نظيفة حتى لو حاول كبار الضباط خوض نزاعات داخلية للسيطرة على مناطق محددة. كما ينبغي أن يكون القائد العام لمستودع القيادة العامة للجيش العراقي في منطقة التاجي، ضابطاً برتبة فريق (وليس لواءً كما هو الحال الان) حتى يتسنى للمستودع أن يتفاعل مع قيادة العمليات الأخرى (بما في ذلك قيادة عمليات بغداد، حيث يقع التاجي ضمن صلاحياتها). كما يجب أن يسيطر رئيس أركان الجيش على الضباط من هم برتبة فريق. هذا الأمر سيوقف السلوك السلي مثل النزاعات المناطقية⁵⁶، وتوجيه الأوامر لبعضها البعض وكسر التماسك بين الفرق الجديدة⁵⁷، وتوفير وحدات الاحتياط لحالات الطوارئ⁵⁸، وتكدس للقوات التي هناك حاجة لها في أماكن أخرى⁵⁹، وبينما تحدث هذه السلوكيات بشكل أقل في كثير من الأحيان، فإن العمليات العراقية ستصبح أكثر فعالية.

56. على سبيل المثال، على طول خط التماس بين قيادة عمليات بغداد وقيادة عمليات الانبار في الكرمة وقناة دجلة، شمال غرب بغداد.

57. تم توجيه الأوامر الى الألوية التي ستحارب في الرمادي بينما كانت تمر عبر أراضي قيادة العمليات الأخرى.

58. مثل التزام اللواء الحادي والسبعين من الجيش العراقي بالطوارئ مرتين خلال التدريب.

59. كما يتضح من الجدول رقم 2، فإن 48.1% من القوات القتالية كانت لقيادة عمليات بغداد، في وقت كانت معارك الرمادي ويجي لا تزال مستعرة.



الشكل رقم 3 : قيادات العمليات في العراق، هناك بعض التقارير المختلطة بشأن ما إذا كانت قيادة عمليات بابل قد اندمجت مع قيادة عمليات الفرات في كانون الأول 2014، أو ما إذا كانت لا تزال عاملة. كذلك يظهر تداخل بين قيادة عمليات سامراء وقيادة عمليات صلاح الدين.

القادة المقاتلون: الضباط الصغار وضباط الصف

الجزء الأخير من قلب هرم قوات الأمن العراقية هو توسيع عدد القادة الصغار القادرين على مستوى وحدة، مما يوفر قاعدة قوية تندفق صعوداً إلى القيادة العسكرية المعترف بها بوضوح لرئيس أركان الجيش. إذا ما تم إصلاح الأجهزة المدنية والقيادة العسكرية العليا، فإن ذلك سيكون له تأثير ينعكس إيجاباً على القادة الصغار، ولكن يلزم اتخاذ تدابير محددة أيضاً لإصلاح القيادة الناشئة. لا يزال هناك عدد كبير جداً من القادة غير المؤهلين على مستوى وحدة، تم وضعهم قبل سقوط الموصل عندما كان الضباط وضباط الصف كادراً جديداً، وعندما تم بيع القيادات العسكرية مقابل الاموال. ان تدني نوعية العديد من صغار الضباط في الجيش العراقي هو السبب في كثير من الاتحيارات بسبب الغياب واللامبالاة وعدم كفاءة الضباط، في المقابل اكتسبت وحدات الحشد الشعبي ثقة الشعب في عام 2014 لأن ضباطها الصغار كانوا دائماً مع القوات وكانو يتباهون بخبرتهم القتالية.

هناك حجة قوية لإجراء تطهير واسع النطاق للضباط غير المؤهلين في قوات الأمن العراقية وقد يبدو هذا غير بديهي في خضم الحرب، ولكن هناك أسباباً كثيرة توجب القيام بذلك. أولاً، أن هناك مساحات واسعة من قوات الأمن العراقية ليست جزءاً من المعركة، وتعد قوات قيادة عمليات بغداد نوعاً من الاحتياط، حيث يتم إعادة تنظيم الضباط فيها بشكل انتقائي من دون المخاطرة بانحيار الوحدات. أما القوى الأخرى من معركة الرمادي، فيمكن أيضاً أن يعاد ضباطها. ولا تزال حالياً نسبة الضباط الصغار مرتفعة نسبياً لأن الوحدات غير كاملة القدرة. وإذا ما تم دمج الألوية لجمعها تصل إلى قدرتها السابقة، سيكون هناك ضباط زائدون⁶⁰، وإذا ما تم تحويل ضباط وحدات الحشد الشعبي وفرقة العباس القتالية وقوات العشائر الى الجيش العراقي والشرطة الاتحادية، فإن هذا أيضاً من شأنه أن يوفر مجموعة من القادة المقاتلين ذوي الخبرة.

هناك أيضاً سابقة لمثل هذا التطهير، كانت الشرطة الاتحادية (المعروفة باسم الشرطة الوطنية العراقية حتى 1 آب 2009) مختربة بشدة من الميليشيات والمجرمين الطائفين، ولكن تم إصلاحها جزئياً من خلال جهود إصلاح عراقية حثيثة في عهد وزير الداخلية جواد البولاني، وقائد عسكري محنك هو الفريق حسين العوادي الذي تم تمكينه لاستبدال القادة الفاسدين أو غير الكفوئين. وقد جرى إزاحة تسعة وثلاثين أو خمسة وثلاثين من القادة على مستوى كتيبة فما فوق من فرقتين من الشرطة الاتحادية⁶¹، كما خضعت أيضاً لمراقبة أمريكية واسعة النطاق، وجرى لاحقاً إعادة تدريب لها من قبل الشرطة الإيطالية في جميع وحدات الشرطة الاتحادية. وقد أشار روبرت بيريتو إلى ذلك قائلاً "كانت مشاركة الإيطاليين في عملية التدريب هي المفتاح لتحويل الشرطة الوطنية العراقية من قوة مارقة الى شرطة مختصة"⁶²، تضمن إعادة بناء هذه الوحدات نقلهم من خط الجبهة إلى قواعد التدريب البعيدة، "واخضاعهم لبرنامج تدريبي قوي إلى حد ما، من أجل إعطاء تلك الوحدة بداية جديدة تحت قيادة جديدة"⁶³.

يمكن للعراق اليوم إصلاح المشكلة في ضباطه الصغار من خلال حملة تدريب مشاهمة، فضلاً عن إقالة السيئين من الضباط الصغار، إذ يجب على القيادة العراقية أن تركز على استقطاب المزيد من

60. من الواضح أن هذا لن يرضي الضباط الذين قاموا بشراء مناصبهم من خلال الفساد، ولكننا لسنا قلقين حيالهم.

61. Perito, Robert M. 'The Iraq Federal Police' USIP, October 18, 2011: pg. 9.

<http://www.usip.org/publications/the-iraq-federal-police>.

تم إزاحة اثنين من القادة في فرقتي الشرطة الوطنية العراقية، وسبعة من اصل تسعة قادة ألوية، وخمسة وعشرين من اصل سبعة وعشرين قائد كتيبة، و 800 من المراتب والموظفين العاديين في الشرطة الوطنية العراقية.

62. المرجع نفسه، ص.9.

63. مقابلة للدكتور كيم كاغان مع الجنرال مايكل د. جونز. معهد دراسات الحرب، ص. 6.

<http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Maj%20Gen%20Jones%20Transcript%20PDF.pdf>

خريجي الجامعات إلى الأكاديميات العسكرية، كما فعلت مصر بعد كارثة عام 1967، وكما فعل العراق في منتصف الثمانينات عندما كانت الحرب بين إيران والعراق تسير على نحو سيء⁶⁴ كما يجب على العراق تحديد أولويات المرشحين جيداً من حيث المهارات اللغوية، ويجب تطوير معهد اللغة في وزارة الدفاع بشكل سريع لإزالة حاجز اللغة الذي يقلل من قيمة التدريب الدولي وفعالية المعدات. كما يتوجب على الجيل الجديد من الضباط العراقيين التعامل مع ضباط الصف بطريقة مختلفة عن الأجيال السابقة من الضباط: يجب أن تقل الفجوة بين الضباط وضباط الصف من أجل أن يتمكن الأخير من أن يؤدي واجبات مثل توجيه الضباط الطيارين نحو الأهداف، أو طلب نيران المدفعية.

إن دعم ضباط الصف العراقيين هو أفضل وسيلة للحفاظ على حياة الضباط، إذ قتل العديد من ألمع الضباط الشباب في العراق لأنهم كانوا يقودون الهجمات بطريقة ضباط الصف في الجيوش الأخرى. وقبل كل شيء، يجب استئصال آفة الفساد من عملية اختيار الضباط القدامى، والضباط الشباب، وضباط الصف، من الضروري أيضاً وجود لوائح اختيار مفتوحة التصويت وجهود متأنية لمكافحة الفساد في مراكز التجنيد والأكاديميات، إذا ما أُريد لقوات الأمن العراقية أن ترتقي إلى مستوى إمكاناتها، ويجب أن لا يكون هناك تسامح مع الغياب من اليوم فصاعداً: إذ ذكر ضابط عراقي عتيد للمؤلف "مرة واحدة بدون اذن، تعني دائماً بدون اذن"⁶⁵.

الجيل المستدام من القوات العراقية

يحتاج العراق إلى مضاعفة القوات المتوفرة لديه بسرعة، ملئ فراغ الأولوية الضعيفة و"وحدات التمكين" (المدفعية والخدمات اللوجستية، والنقل، وما إلى ذلك)، وليس هذا الوقت ربما المناسب للتفكير العميق بشأن ما إذا كان العراق بحاجة إلى جيش عراقي مكون من سبعة عشر فرقة مقابل خمسة عشر فرقة، سيكون هناك متسع من الوقت لذلك بعد هزيمة تنظيم داعش، غير أنه لا ينبغي للاحتياجات الفورية للحرب أن تؤثر سلباً على نوعية الوحدة. إذا كانت هذه الحرب قد علمت العراقيين شيئاً بشأن جيشهم، فإنها علمتهم أن الوحدة يجب أن تكون متينة البناء، أو أنها ببساطة ستلاشى، وتترك معداتها للعدو. ومثلما نوقش سابقاً، ستكون هناك حاجة لرجال وحدات الحشد الشعبي، وفرقة العباس القتالية، وقوات الأمن العشائرية ملئ فراغ قوات الأمن العراقية الدائمة، غير أن ذلك لن يمكن قبوله بالجملة من دون أن تكون تلك العناصر مدربة ومؤهلة بشكل جيد، وتخبزنا التجربة السابقة بعد عام 2003 في حالة الدمج في الجيش إلى أن الجندين غير المؤهلين سيضعفون قوة وحداتهم.

64. Eisenstadt, Defeat into Victory, available at <https://www.washingtoninstitute.org/uploads/Documents/other/Eisenstadt-IraqDefeatVictoryBrief-20150121.pdf>

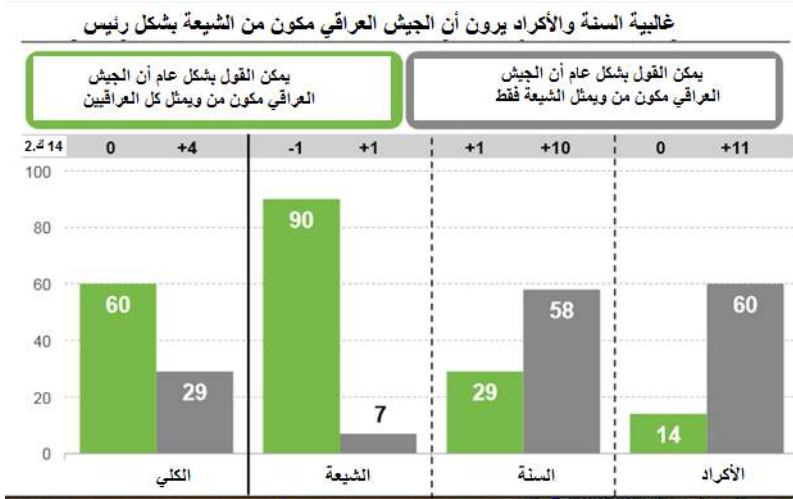
65. مقابلة للمؤلف مع مسؤول في قوات الأمن العراقية. تشرين الاول 2015.

تجديد قوات الأمن العراقية الجديدة وحماتها

بالإضافة إلى الدمج الحذر لوحدة الحشد الشعبي وفرقة العباس القتالية والقوات العشائرية، تحتاج الحكومة العراقية أيضاً للتجديد بشكل كبير، وقد حددت معظم الدول الحديثة التجديد الوطني كوسيلة مكلفة وغير فعالة لتطوير القوى البشرية العسكرية، بدلاً من ذلك يعتبر التطوع هو المفتاح، إذ يجب على الحكومة العراقية الاستفادة من بعض الطاقات الوطنية التي استخدمها الحشد الشعبي، والتي نشطت العديد من الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح في صيف عام 2015. وتشمل الموضوعات الرئيسية التي يجب على الحكومة العراقية التأكيد عليها، هي زيادة نجاح معركة الجيش العراقي والشرطة الاتحادية، والمعدات الثقيلة والتدريب المتقدم الذي يوفره المجتمع الدولي لقوات الأمن العراقية الدائمة، والدفع المالي مدى الحياة، وفوائد الانضمام إلى قوات الأمن العراقية الرسمية. تشير استطلاعات الرأي في عام 2015 لشهري آب/أيلول، إلى أن هناك حاجة لمزيد من استثمار الجهد للتأكد من أن المجندين من باقي مكونات المجتمع العراقي منجذبون لقوات أمن عراقية غير طائفية ومتعددة الأعراق.

هناك حاجة لإرسال رسائل أكثر وضوحاً أيضاً لتبديد بعض المخاوف والقلق لدى المجندين المحتملين، يحتاج الجيش العراقي لتطوير حقيقي ونشر قدراته في انقاذ الحياة والاحلاء واجراء العمليات الجراحية في المستشفيات، كما يجب أيضاً نشر معدات حماية القوات والتدريب قبل أي شكل آخر من أشكال الدعاية مثل الدروع الواقية للبدن، والتحصينات والمركبات المضادة للألغام، والتدريب على مكافحة الألغام ومعدات الدفاع الكيميائي ومراقبة التحالف الدولي، كما يجب على الحكومة أن تنظر في مخططات الإسكان العسكري في مجتمعات مغلقة ومحمية، وهي وسيلة مهمة لحماية الضباط وأسرتهم من التهريب، فضلاً عن حماية المجندين من مختلف المكونات عند سفرهم من مختلف المناطق عند التدريب أو تمتعهم بالإجازة⁶⁶، أحد الدروس التي تعلمناها من الفلوجة والموصل هو أن عدواً مثل تنظيم داعش يمكنه انهاك أي قوة، إذا ما أعطي ما يكفي من الوقت والفرص لمهاجمة الجنود وعائلاتهم خارج الخدمة.

66. كمثال على ذلك، كانت أسماء وعناوين منازل أفراد قوات مكافحة الإرهاب محمية في نظام الرواتب في الحكومة العراقية. ويمكن تطبيق ذلك على قوات أخرى.



الشكل رقم 4: غرينبرغ كوينلان روسنر، استطلاع للرأي أجرته المؤسسة الوطنية الديمقراطية آب / أيلول 2015.⁶⁷ يجب استثمار الجهد في استعادة سمعة الجيش كمؤسسة غير طائفية، والمحاصصة ليست هي أفضل طريقة للقيام بذلك: إن نظام التجنيد والتدريب والدعم هو أفضل وسيلة لتحقيق التوازن بين الحاجة إلى الشمولية والفعالية القتالية.

تدريب الجيش الجديد

يجب على العراق الشروع في حملة تدريب تجمع بين المناهج الأساسية المحلية التقليدية للتدريب والمعايير الدولية وتكييفها في التدريب المتقدم. هكذا كانت تتغلب الجيوش الإقليمية على التحديات العملية الرئيسية في الماضي: مثل مصر قبل حرب عام 1973، والعراق في تراكبات الهجمات الناجحة جدا عام 1988، وحزب الله اللبناني في حرب عام 2006 ضد إسرائيل. ويمكن للخطوات الأولى من التدريب الأساسي لتحويل الجند من مدني إلى جندي، أن يحدث في العديد من الاكاديميات العسكرية العراقية ومراكز التدريب وغيرها من المواقع⁶⁸، وعلى الرغم من أن هذه المواقع تحتاج إلى بعض التطوير لتحقيق أقصى قدر من الإحتفاظ بالمجندين وكفاءة التدريب، مثل نوعية طعام أفضل ومياه وتكييف هواء، إلا أنها فاعلة بشكل ضروري.

67. Greenberg Quinlan Rossner, Lack of Responsiveness Impacts Mood, August – September 2015 Survey Findings, available at https://www.ndi.org/files/August%202015%20Survey_NDI%20Website.pdf

68. حتى فرقة العباس القتالية لديها 120 قاعدة تدريب أساسية صغيرة منتشرة في أنحاء العراق. انظر مقابلة مع القائد الكبير لهم لواء العباس التابع للعتبة العباسية في كربلاء التي يديرها ممثل السيستاني، الصافي، 4 يونيو 2015، متاح على <https://www.youtube.com/watch?v=MJfKXmjA8Y4>

التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة على تبنى أهداف أكثر تواضعاً، والتركيز على حزمة من التدريب الفردي والجماعي (التشكيلات، والفصائل والسرايا) على مهارات قتالية بسيطة مثل مكافحة المتفجرات واناذا الحياة، والتدريب على الأسلحة ووحدات المناورات الصغيرة، فضلاً عن حزم المهارات المتخصصة. وقد اعترف مدربو التحالف بضرورة التركيز على مجموعات ضيقة من المهارات المناسبة لساحة المعركة العراقية اليوم، وخرجوا وهم يتذكرون التلقين والتكرار في التدريبات.

لقد عرف المدربون في التحالف ان ستة أسابيع من التدريب لم تكن كافية، وأن التدريب يجب أن لا يتم مقاطعته لأي سبب من الأسباب، وأنه يجب نشر القوات القتالية مباشرة بعد الانتهاء من التدريب، وإلا فإن مهاراتهم ستضمحل بسرعة، هناك أيضاً برنامج تدريبي أطول لمدة عشرة أسابيع، وهو المعتمد الآن، مما قد يتيح المزيد من الوقت لتنمية المهارات للضباط وضباط الصف في التدريب، وتمارين محاكاة معركة واقعية بذخيرة غير حية، وقد ذكر ضابط صف عراقي رفيع المستوى للمؤلف، قائلاً "أريد أن اضغط على الجندي بأقصى ما أستطيع، قبل أن يتم إرساله إلى القتال".

وهذا يؤكد على أهمية تطوير مرافق التدريب في مناطق رئيسة مثل بسماية، حيث يجري التدريب بمستويات مختلفة وباستخدام أي ذخائر، وبما أن التحالف لا ينفق الاموال على البنية التحتية الدائمة، فإن هذا هو مسؤولية عراقية، وتحتاج مراكز مثل مدرسة ساير العراقية في بسماية (أكاديمية هندسة قتالية) إلى دعم في التمويل، كما يحتاج العراق أيضاً إلى تخصيصات مالية مستمرة كبيرة ومبرجة عبر عدة سنوات، لدفع ثمن المعدات والذخائر في مراكز التدريب، أما في أماكن أخرى مثل التاجي وأبو غريب، فإن مدرسة المدفعية في الجيش العراقي محدودة النشاط، إذ لا تدرب المهندسين إلا على تمارين مدافع هاوتزر وهمية على الأرض بسبب عدم وجود القطع اللازمة للمدفعية، هناك أيضاً العديد من مناطق التدريب التي تفتقر إلى الأسلحة والمعدات والذخائر اللازمة لتدريب القوات بشكل صحيح، ويزداد هذا الوضع سوءاً بسبب انحسار الجهود التدريبية الدولية في السنوات المقبلة. ومن أجل منع حدوث زيادة في انهيار تدريب قوات الأمن العراقية بعد الانسحاب الأمريكي، يحتاج الجيش العراقي لزيادة التدريب الرئيس تحت قيادة نائب رئيس أركان جيش مؤهل لشؤون التدريب.

إصلاح النظام اللوجستي

عندما غادر الجيش الاميركي العراق ترك وراءه نظاماً لوجستياً مكتملاً بشكل جزئي، وإن كان حجمه هائلاً، يعد مستودع الصيانة في جنوب التاجي عبارة عن مرفق كبير يمتد لمسافة ميل كامل لتصليح المحركات والمولدات وأجهزة اللاسلكي والأسلحة، أما مستودع الصيانة في شمال التاجي فهو مشابه للحجم ويحتوي على ورش عمل للمركبات والعجلات العاطلة. لدى وزارة الداخلية أيضاً مجمعات لوجستية

وصيانة مركبات في التاجي. ولا تزال مستودعات التجهيز الوطني موجودة في التاجي، والنعمانية، والبصرة، والحبانية، والإسكندرية، وكركوش، والناصرية.

لكل فرقة في الجيش العراقي قيادة موقع للاستلام وإعادة التوزيع للخدمات اللوجستية، ولدى الشرطة الاتحادية لواء إسناد في سلمان باك، وكان الجيش الأمريكي قد بنى كل ما يمكن تصوره: وحدات المخابزة، وحدات إصلاح خطوط الأنابيب، وحدات حفر الآبار. اذ يمكن إنقاذ الكثير من هذه البنية التحتية والمعدات ذات القيمة العالية من خلال حملة وطنية لإصلاح الخدمات اللوجستية لقوات الأمن العراقية، ولا تزال هناك الكثير من المعدات العسكرية التي تقدر بمئات الملايين من الدولارات جاثمة، منذ ما قبل الانسحاب الامريكى عام 2011 ، في مستودعات في منطقة التاجي في صناديق لم يتم فتحها، ناهيك عن توزيعها على الوحدات التي تحتاج إلى تلك الإمدادات، وهذا العمل وصمة عار وطني لوجود العديد من الأسلحة التي لا يتم اعطاءها او تزويد الوحدات بها على جبهات القتال.



الشكل رقم 6: مواقع المستودعات الوطنية للجيش العراقي والشرطة الاتحادية غير المدمرة في (سلمان باك)، تقلص الخدمة الى حد كبير في بييجي والحبانية، وتم تدمير مستودعات الكسك شمال الموصل.

في هذا الوقت، ان اخراج شحنة من إطارات همفي من التاجي إلى وحدة عسكرية معينة يحتاج ذلك إلى توقيع ثلاثة ضباط برتبة فريق اضافة الى وزير الدفاع لإخراجها، ولا يزال قادة المستودع مترددين في اخراج المعدات الى الوحدات المحتاجة لها، كما يبقى القادة اللوجستين متخوفين من الثقة بالأنظمة الإلكترونية، ويشعرون أنه يمكنهم أن يقللوا من السرقة والضياع إذا ما التزموا بالعمل على الأنظمة الورقية التي لهم دراية بها، المطلوب هو العودة إلى الماضي، عندما كان الجيش العراقي جيداً جداً في الخدمات

اللوجستية خلال فترة السبعينات والثمانينات. لقد أدت الأضرار الناجمة عن العقوبات، وما حدث بعد عام 2003 الى تدمير النظام في الجيش، في حين كان النظام الامريكى البديل معقداً للغاية، ولم يكتمل حتى الآن.

يحتاج العراق الى نائب رئيس أركان جيش للنقل والإمداد، وتمكين ضابط برتبة فريق من إدارة مستودع القيادة العامة للجيش العراقي في منطقة التاجي، وتحمل مسؤولية الحصول على المعدات وصيانتها، من أجل المضي قدماً بتطوير النظام. إن القادة وليس الأنظمة المعقدة الجديدة، هي من يمكن أن تحقق تحسناً على المدى القريب، كما يمكن للعراق عمل جرد بما لديه حالياً من مواد ومعدات مهمة في المخازن، وإعادة تلك المواد والمعدات الى الخدمة من خلال جهد إنقاذ وطني. كما يمكن في سياق الانضباط العسكري والأمثلة الإيجابية من كبار الضباط، التخفيف من مسألة المعدات وتقليل ثقافة العزوف عن المخاطرة.

المساعدة الأمنية الدولية

لم يكمل التحالف الذي قاده الولايات المتحدة إعادة بناء قطاع الأمن العراقي بشكل تام، ألفت تجربة ما يقرب من عشر سنوات من التعاون الأمني الدولي المكثف تجارياً إيجابية وسلبية، وكذلك العديد من الدروس التي يمكن استخلاصها بشأن كيفية عمل قوات الأمن العراقية مع الشركاء الدوليين. كان خيار العراق خلال المدة 2003 - 2011 محدوداً فيما يتعلق بالشركاء الأمنيين، لأن التحالف كان سلطة احتلال، ومن ثم الممول الرئيس لتطوير قوات الأمن العراقية. وما أن انسحب التحالف من الأرض العراقية، كان العراق مرتبطاً بمجموعة واسعة من مشتريات المعدات الكبيرة ذات الطابع الدفاعي الامريكى، وكان مطلوباً منه الحفاظ على كميات ضخمة من المعدات الاميركية المتبرع بها، فيما كانت قضية تمويل وقدرة العراق على إدارة مشتريات الأسلحة محدودة. أما خلال المدة 2011 - 2014 ، فقد كان للعراق تفاعل محدود جداً مع شركاء الأمن الدولي، باستثناء صفقة شراء الاسلحة المثيرة للجدل من روسيا، والتي ارتبطت بقضايا فساد لمسؤولين رفيعي المستوى.

الشركاء الأمنيون الجدد منذ عام 2014

منذ سقوط الفلوجة، كانت هناك قناتان رئيستان للمساعدة الأمنية الدولية القادمة إلى العراق، وقد تركز الكثير من الاهتمام على المساعدات العسكرية الجديدة من روسيا وايران وحزب الله اللبناني والصين، وقد تحرك هؤلاء اللاعبون أسرع بكثير من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لتقديم أنواع معينة من المعدات القتالية والتدريب خلال عام 2014.

قبل الاول من تموز عام 2014، سلمت إيران للعراق سبع طائرات عراقية كانت قد احتجزتها سابقاً من نوع سوخوي 25 بكامل ذخائرها وحزم الدعم الخاصة بها⁶⁹، كما قدمت إيران للعراق، على سبيل الإعارة، اربع طائرات من دون طيار من نوع مهاجر، وطيارين للعمل كمراقبين جويين لأسطول طائرات سوخوي 25⁷⁰، كما قدمت إيران الذخيرة، والمستشارين⁷¹، والاستخبارات الالكترونية⁷²، ونسخ من صواريخ الدهلوي الإيرانية المضادة للدبابات والموجهة بقرنية العين⁷³، وأنظمة مدفعية HM تتراوح ما بين 21 الى 122 ملم، وقاذفات صواريخ متعددة، الى قاذفات الصواريخ المتعددة من نوع HM-14 107 ملم المحمولة على سيارات الجيب، إلى قاذفات الهاون الصاروخي المطور IRAMs⁷⁴، وقد دعم مدربون من حزب الله اللبناني وإيران هذه الأنظمة في مواقع تدريب لوحدات الحشد الشعبي وعلى أرض المعركة.

كما عززت روسيا قوة النيران العراقية بتسليم سريع لحمسة طائرات من نوع سوخوي 25 للهجوم الأرضي، وستة عشر طائرة من نوع MI 35 ، وثلاثة عشر طائرة هليكوبتر هجومية من طراز Mi-28NE بالإضافة إلى أربعة مناظير حرارية من نوع TOS-1A ذات مدى قصير⁷⁵، وقد استخدمت

69. Nadimi, Iran's Expanding Military Role in Iraq (Washington Institute for Near East Policy, 2014).

70. Nadimi, Iran's Expanding Military Role in Iraq.

71. Nadimi, Farzim. "Iran Is Expanding Its Military Role In Iraq In A Bunch Of Ways". Washington Institute for Near East Policy Policywatch 2312 , September 10, 2014; Blanford, Nicholas. "Why Hezbollah is playing a smaller role in this Iraqi conflict". Christian Science Monitor, July 16, 2014.

72. Gordon, Iran Secretly Sending Drones and Supplies into Iraq

73. "Iraqi Army Uses Russian Anti-Tank Guided Missile Systems Against IS for First Time." Sputnik News, September 9, 2014. <http://sputniknews.com/military/20140922/193173741/Iraqi-Army-Uses-Russian-Anti-Tank-Guided-Missile-Systems-Against.html>

74. يسمى هذا الصاروخ القاهر (على الأقل هذا هو السبيل الذي يطلق على المتمردين)، وقد شوهد للمرة الاولى في أيدي جماعة عصائب أهل الحق، انظر: Higgins, Elliot. "New Heavy Short Range Rockets Deployed By Pro-Syrian Government Forces." Bellingcat, July 16, 2014 في العراق، انظر: Now in Iraq the Badr Organization, there were Iranian 122 mm MLRS HM-20, video posted by Mohammad al-Iraqi al-Koufa: "terrifying...the heroes of the Badr Brigades demolishing evil ISIS nests in the village of Haliwa," October 4, 2014 <https://www.youtube.com/watch?v=yYImJz7mUo0#t=51>

75. "Iraq Receives Russian Jets as It Takes Fight to Militants," AFP, June 29, 2014; Russian TOS-1A thermobaric MLRS at Baghdad Int. Airport see: pic.twitter.com/VcC0LG13QS; "Iraq Gets Third Batch of Russian Mi-35M Helicopters," Sputnik News, October 1, 2014; Arms Think Tank MOSCOW, October 1 (RIA Novosti) http://en.ria.ru/military_news/20141001...Think.html

كل هذه الأنظمة على نطاق واسع في القتال وجرى نشرها في غضون أيام. ومن المقرر أيضاً أن يتسلم العراق ثمان وعشرين طائرة من نوع Mi 35 ، وخمسة عشر طائرة هليكوبتر هجومية من طراز Mi-28NE ، فضلاً عن منظومة صواريخ بانتسير المتنقلة منخفضة الارتفاع (42 - 50 SA-22 mobile Pantsir low-level air defense systems) بقيمة خمسة مليارات دولار⁷⁶، وفي عام 2015، قدمت الصين بعض الطائرات المسلحة بدون طيار من نوع CH4B ، مع صواريخ من نوع هيلفاير HJ-10⁷⁷، كما وصلت أيضاً أول طائرتين تدريبيتين من أصل خمسة عشر من نوع L-159 من جمهورية التشيك في تشرين الثاني 2015.⁷⁸

التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة

على الرغم من البطء في توفير أنظمة أسلحة جديدة كاملة القوة، إلا أن قوة المهام المشتركة للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة المتحالف مع العراق قدم المزيد من القوة القتالية المباشرة والمزيد من المساعدات الأمنية أكثر من أي مجموعة أخرى من الشركاء الدوليين. وتضمن التجهيز الطارئ لقوات الأمن العراقية توفير الذخيرة⁷⁹ والصواريخ⁸⁰، فضلاً عن قطع غيار للسيارات⁸¹ وطائرات الهليكوبتر

76. Baby Come Back: Iraq is Buying, Fielding Russian Weapons Again,” Defense Industry Daily, November 3, 2014 , <http://www.defenseindustrydaily.com/baby-come-back-iraq-is-buying-russian-weapons-again-07571/>

77. Defense Blog, New Iraqi CH-4B Drones now in Operation from Kut Airbase, Oct 10, 2015, available <http://defence-blog.com/news/new-iraqi-ch-4b-drones-now-in-operation-from-kut-airbase.html>.

78. Gareth Jennings, Iraq receives first L-159 jets from the Czech Republic, IHS Jane’s Defence Weekly, 4 November 2015, available at <http://www.janes.com/article/55766/iraq-receives-first-l-159-jets-from-the-czech-republic>

79. قد اشترها العراق مؤخراً بـ 46,000 ، طلقة ذخيرة بندقية 120MM الرئيسية، وبذات الصلة مما لا شك فيه أن عمليات إعادة تدريب قوات هجومية في عام 2015. انظر: “Iraq – M1A1 Abrams Tank Ammunition Transmittal No. 14-38.” Defense Security Cooperation Agency. <http://www.dsca.mil/major-arms-sales/iraq-m1a1-abrams-tank-ammunition-0>

80. “Iraq Wants Hellfires – Lots and Lots of Them,” Defense Industry Daily, October 9, 2014.” <http://www.defenseindustrydaily.com/iraq-wants-hellfires-lots-and-lots-of-them-026078>. في يوليو 2014 طلب العراق ووافق على استقبال 5000 صواريخ AGM-114K / N / R والمعدات المرتبطة بها. وقد شراء حتى الآن أكثر من ألفي صاروخ هيل فاير في المبيعات التي تعود إلى عام 2009.

81. “Iraq – Foreign Military Sales Order II (FM SO II) Transmittal No. 14-53.” Defense Security Cooperation Agency. <http://www.dsca.mil/major-arms-sales/iraq-foreign-military-sales-order-ii-fmso-ii>

الخفيفة⁸² للمعدات الأمريكية التي يستخدمها الجيش العراقي. منذ سقوط الموصل واصلت حكومة الولايات المتحدة عقود الدعم اللوجستي على نطاق واسع لقوات الأمن العراقية لتعويض الخسائر العملية في المركبات والمدفعية⁸³، كما التزمت الولايات المتحدة بتوفير مجموعات المعدات الكاملة، بتكلفة قدرها 1.24 مليار دولار من دافعي الضرائب في الولايات المتحدة، لإعادة بناء تسعة ألوية من الجيش العراقي، ولواء من قوات الأمن العشائرية.

كما تضمن صندوق تدريب وتسليح العراق (ITEF) معدات لـ 45.000 جندي في الجيش العراقي، بما في ذلك كل شيء من معدات الوقاية الشخصية الجديدة الى قذائف الهاون 120 ملم، لتجهيز ثلاث وحدات مدفعية. ويشمل الاعتماد 3,496 مركبة تكتيكية (شاحنات همر وشاحنات وناقلات وقود ومركبات هندسية)⁸⁴. وقد تعهدت الولايات المتحدة ليس فقط بتوفير هذه المعدات والدعم اللوجستي، بل والدفع أيضاً للمقاولين العراقيين لتسليمها عن طريق البر إلى وجهتها المعلنة الى الوحدات العراقية. كما قدمت الولايات المتحدة أيضاً إلى العراق أول طائرات من نوعها قادرة على اسقاط الذخائر الموجهة بدقة، وطائرة (F-16IQ Block 52) متعددة الأدوار، ويقودها الآن طيارون عراقيون⁸⁵. كما تم أيضاً توقيع عقد بقيمة 1.95 مليار دولار لشراء أكثر من أربعة عشر ألفاً من القنابل والصواريخ لثمانى عشر طائرة F-16IQ في كانون الثاني 2016⁸⁶.

فضلاً عن توفير الولايات المتحدة للمعدات، يلعب التحالف أيضاً دوراً حاسماً في التدريب والعمليات في قوات الأمن العراقية. وقد تم وضع اثنين من مراكز المشورة والمساعدة في العمليات

82. 5-year continuation of contractor logistics support for its Bell 407 (T-407 and IA-407), OH-58, and Huey II helicopters.

83. Smith, Rich. "Defense News: Pentagon Rushes Millions of Dollars' Worth of Weapons to Iraq." The Motley Fool, November 15, 2014. <http://www.fool.com/investing/general/2014/11/15/defense-news-pentagon-rushes-millions-of-dollars-w.aspx>

84. Office of the Secretary of Defense Department of Defense, Budget Fiscal Year 2015 Budget Amendment - Justification for FY 2015 Overseas Contingency Operations - Iraq Train and Equip Fund (ITEF). November 2014, see http://comptroller.defense.gov/Portals/45/Documents/defbudget/fy2015/amendment/FY15_ITEF_Jook_Final_November_20-2014.pdf

85. See: Marshall C., Tyrone, "Iraqi Pilots to Train on Iraqi-purchased F-16s in Arizona" DoD News, November 10, 2014. <http://www.defense.gov/news/newsarticle.aspx?id=123611>

86. Iraq - F-16 Weapons, Munitions, Equipment, and Logistics Support Jan. 20, 2016 <http://www.dsca.mil/major-arms-sales/iraq-f-16-weapons-munitions-equipment-and-logistics-support>

الاستكشافية في بغداد وأربيل لتقديم الدعم للعراقيين⁸⁷، كما التزمت الولايات المتحدة بتوفير مقرات، على مستوى فرقة، للمساعدة في إدارة العمليات في العراق، وفريق لواء قتالي بأكثر من ألف جندي للإشراف على التدريب، علاوة على وحدات كبيرة من القوات النيوزلندية والاسترالية والإيطالية والإسبانية والبرتغالية⁸⁸، وتوجد قوة المهام المشتركة الآن في اثني عشر موقراً عراقياً، وتشارك عن كثب في إدارة مشتركة للمعارك الرئيسية مثل تكريت وبيجي والرمادي. وتعد الشراكة العراقية مع قوة المهام المشتركة قوية للغاية ومفيدة للطرفين، وحتى وقت كتابة التقرير، قام التحالف بتوجيه 6713 ضربة جوية في العراق منذ آب 2014، وتدمير ما مجموعه 20352 من الأهداف ويزيد.

هذا فضلاً عن أن معظم المعلومات الاستخبارية لمعارك العراق مأخوذة من قوة المهام المشتركة، ويقدم التحالف صورة واضحة فقط عن تطور المواقف على خط الجبهة. كما توفر اجهزة الاستخبارات والاستطلاعات الجوية، الغالبية العظمى من المعلومات الاستخباراتية حول أهداف تنظيم داعش على خط الجبهة. في المقابل، هناك أيضاً مركز تبادل المعلومات الاستخبارية الرباعي الذي يضم العراق وايران وروسيا وسوريا، وهو غير نشط على الاطلاق، إذ يمثله عن الجانب الروسي ضابط صغير. يعد التحالف، في المدى القريب على الأقل، شريكاً لا غنى عنه في معركة الموصل، ومرحلة البحث التي ستشهد نقل الحرب إلى الصحاري والحدود، والتي تتطلب تقنية وذكاء وخدمات لوجستية أكثر.

استشراف المستقبل: الولايات المتحدة في عام 2017 وما بعده

يعد الموقف الذي ستختاره الولايات المتحدة في ظل رئيس جديد في عام 2017 وما بعده أحد المفاتيح غير المعروفة للعراق، لدى الرئيس الأمريكي سيطرة شبه كاملة على السياسة الخارجية والأمن في الولايات المتحدة، ويمكن لتفضيلاتها أن تشكل بقوة انخراط الولايات المتحدة مع شركائها الامنيين

87. See "Obama signals 'new phase' against Islamic State in Iraq," BBC, November 9, 2014 <http://www.bbc.com/news/world-middle-east-29979042>; Ruoulo, Claudette, "President Authorizes Additional Troops for Counter-ISIL Effort" DoD News, <http://www.defense.gov/news/newsarticle.aspx?id=123595>; Also see: Babb, Carla "US Accelerates Training in Iraq's Anbar Province." Voa News, November 17, 2014. <http://www.voanews.com/content/us-accelerates-training-in-iraq-anbar-province/2522705.html>; "Dempsey says battle with ISIS starting to turn, U.S. forces already in Anbar." Reuters, November 17, 2014. <http://www.dailystar.com.lb/News/Middle-East/2014/Nov-17/277864-dempsey-says-battle-with-isis-starting-to-turn-us-forces-already-in-anbar.ashx>

88. See a CJTF update on the training program at http://www.fayobserver.com/military/soldiers-from-fort-bragg-s-rd-brigade-combat-team-prepare/article_275e0960-eeef-5d8d-ae55-6217a34dabf3.html#.VJp3gkA2t0B.twitter

الاجانب. وعلى الرغم من أنه من السابق لأوانه تحديد حتى مرشحي الحزبين، لأن السباق الأولي لتحديد المرشحين الديمقراطي والجمهوري للرئاسة لم يحسم بعد، إلا أنه من المرجح أن الولايات المتحدة ستحافظ على مستوى كبير من الالتزام بالاجهاز على تنظيم داعش في السنوات الأولى من الرئاسة الجديدة. ومن المهم للغاية ذكر أن إدارة أوباما قد قامت بتسريع مستوى دعمها العسكري لمعركة مكافحة تنظيم داعش، من حيث التدريب والتسليح والأنشطة المكثفة، وشاركت بغارات على التنظيم بإذن من الحكومة العراقية، وخففت قواعد الاشتباك الجوية. ولن يحتاج الرئيس المقبل الى اتخاذ قرار بشأن التصعيد، لأن الولايات المتحدة تقدم أصلاً مساعدات عسكرية بقدر ما يمكن للعراق قبوله. تقوم الولايات المتحدة حالياً بتقديم خيارات، مثل طائرة الأباتشي التي تقدم الدعم الجوي القريب، وهو أمر قد يتم قبوله أو رفضه من قبل الحكومة العراقية في معركة الموصل، ولكن النقطة الأكثر أهمية هي أنه يجري التحضير لنهج جديد أكثر قوة.

الخيار الذي سيواجه الرئيس المقبل، سيكون إما الحفاظ على هذا المستوى من الجهد، أو تقليله، ومن المرجح أن تكون معركة الموصل لا يزال يجري التحضير لها، في المراحل الختامية، وأن رئيس الولايات المتحدة القادم، أيا كان، سيكون ملتزماً تماماً بذلك. وسيكون الخيار الذي سيواجه الرئيس الجديد هو: هل انتهت مهمتنا في العراق، أم أنه ينبغي أن نقدم دعماً لمساعدة العراق على تأمين حدوده والانتقال إلى مكافحة التمرد؟ الرئيس القادم، جمهورياً كان أم ديمقراطياً، وسيكون مدركاً لتجربة فترة 2011 - 2014، عندما سمح لتنظيم القاعدة المهزوم في العراق أن يتحول الى تنظيم داعش.

ومن شأن هذا أن يقنع خلف اوباما الديمقراطي أو الجمهوري بمواصلة الضغط على فلور تنظيم داعش في العراق من خلال تركيز مهمة قوة العمليات الخاصة الجارية حالياً، إذا ما سمح العراق الفيدرالي بهذا التدخل الأمريكي، أو ربما على بعد أقل بروزاً في كردستان، إذا ما حالت سياسة بغداد على المدى الطويل دون الوجود الأمريكي في العراق الفدرالي⁸⁹، سيكون هناك أيضاً رغبة من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة للقيام بتدريب متواصل وبرامج تجهيز حتى تقف قوات الأمن العراقية على قدميها على المدى الطويل. وستلوح تجربة الانسحاب عام 2011 من العراق، في أفق الادارة الجديدة، حيث يبدو الجمهوريون مترددون في تكرار ما يعتقدون أنه كان خطأ إدارة أوباما في عام 2009. وستبحث هيلاري كلينتون أو أي رئيس ديمقراطي آخر عن وسيلة لتقليص نطاق دعم الولايات المتحدة من دون احداث المزيد من زعزعة الاستقرار في العراق. وعلى جميع الأطراف أن تركز على بناء قوات الأمن العراقية والقوات الكردية بعيداً عن الطائفية والعرقية لتأمين المكاسب التي

89. الفقرة والفقرات التي تليها مأخوذة بتصرف من مايكل نايتس، الرئيس الامريكى القادم والعراق.. العلاقات العراقية الامريكية والحرب ضد داعش. مركز البيان للدراسات والتخطيط. تموز 2015

[/http://www.bayancenter.org/2015/08/790](http://www.bayancenter.org/2015/08/790)

تحققت في العراق في نهاية المطاف، بعد الحاق الهزيمة النهائية بتنظيم داعش في العراق. وهذا الأمر يشير الى وجود جهد تدريبي كبير مدعوم من قبل الولايات المتحدة في العراق، وربما يشمل وحدات تدريبية كبيرة من خارج الولايات المتحدة، كأن تكون من حلف شمال الاطلسي، والدول الثمان الكبار G-8 الموجودة حالياً في التحالف. إن تحالفاً بقيادة الولايات المتحدة من المحتمل أن يكون على استعداد تام لمساعدة العراق على إقامة نظام لتأمين الحدود في الأنبار وجنوب نينوى.

يجب على العراق أن لا يتوقع من الرئيس الأمريكي القادم تقديم أفكار بشأن العراق مختلفة جذرياً عن الأفكار الحالية للولايات المتحدة، سيكون هناك حديث كثير بشأن العراق خلال الحملات الانتخابية، ولكن الواقع يقول أن خيارات الرئيس القادم ستكون محدودة. يعرف القادة الأمريكيون أن نشر قوات برية أمريكية في العراق ليس ضرورياً وليس ممكناً بسبب الرفض العراقي على الأرض لذلك الخيار. يظهر جميع المرشحين تفضيلاً قوياً للالتزام مكثف لوجود قوات خاصة وقوات جوية أمريكية، وهو خيار منخفض المخاطر على المستوى الشعبي، ويتناسب مع وجهة نظر معظم المرشحين بشأن محاربة تنظيم داعش، وهي امتداد للحرب على تنظيم القاعدة وليس بعثة لبناء أمة من خلال وجود قوات عسكرية على الأرض.

أما أفكار صحوة سنية ثانية والتسليح المباشر للسنة فإنها تتلاشى بسرعة في واشنطن لأن قوات الأمن العراقية تتعاون على الأرض مع العشائر السنية، كما سيستمر السياسيون في الولايات المتحدة بمناقشة علاقات أمريكية أوثق مع الاكراد، لكن على واشنطن أن تكون حذرة من أن توضع في موقف الاختيار بين بغداد أو أربيل، وقد يكون الرئيس القادم أكثر تركيزاً على احتواء النفوذ الإيراني في المنطقة، بما في ذلك في العراق، وربما يكون حريصاً على رؤية العراق يختار شراكة أمنية مع الولايات المتحدة، ويفضلها على إيران.

الشراكات الأمنية المستقبلية للعراق

بينما يتعافى العراق من أزمة تنظيم داعش، سيكون لديه المزيد من الخيارات بشأن شركاء الأمن المفضلين، في أي فترة منذ الحرب بين إيران والعراق، كما سيكون لديه الوقت لتقييم نقاط القوة والضعف في مختلف الشركاء، والعمل على كيف يمكن أن يتم دمج قوة شركاء التعاون الأمني لإعطاء العراق أفضل دعم. هناك في تحليل راند المذكور آنفاً، لـ 29 من حالات التعاون الأمني، المؤشرات التالية الموجودة في حالات التعاون الأمني الناجح:

- يتبادل الشركاء المصالح والمخاوف الأمنية الوطنية: ستتبادل الدول الشريكة المثالية المصالح الأمنية الحيوية، وتصورات التهديد المتبادل مع العراق⁹⁰، ويشير تقرير راند أن البلد قد يتلقى دعماً أقل إذا لم يتم محاذة شركاء الأمن المختلفين مع بعضهم البعض، كما هو الحال مع الولايات المتحدة وإيران أو روسيا، على سبيل المثال⁹¹.
- الاتساق والاكتفاء حيويان: المشاركة الثابتة على المدى البعيد أكثر فعالية من الطرق العرضية للتعاون، وكان للتدريب وتقديم المشورة على أساس مستمر أثر أكثر استدامة من وجود التناوب والتمارين، كذلك أشارت دراسة راند الى أن "اعتبارات الاكتفاء الذاتي ترتبط إلى حد كبير مع الفعالية على المدى البعيد ... سواء كان ذلك ينطوي على بناء القدرة اللوجستية المنفصلة، أم مصدر التمويل أو توسيع نطاق البرامج والقدرات الموجودة لتسهيل الاكتفاء"⁹² وهذا يعني أن العراق أكبر المستفيدين من العمل مع الشركاء الذين يمكن أن يوفرُوا ليس فقط «حزمة شاملة» من الأسلحة، وإنما المساعدة في دعم إصلاح قطاع والأمن.
- الشركاء الذين يطورون القدرة الاستيعابية: أبرزت دراسة راند أهمية الحلفاء الذين يريدون المساعدة في زيادة قدرة البلاد على استيعاب المساعدة الأمنية الأجنبية، وشدد التقرير على وجه الخصوص على تطوير "القدرة الوزارية (قدرات وزارة الدفاع أو وزارة الداخلية للتخطيط وإدارة القوات العسكرية والأمنية للشريك)" كـ "تأسيسية لأشكال أخرى من القدرة."⁹³ لذلك ينبغي للعراق التركيز على الشركاء الذين يريدون تعزيز مؤسسات الدولة.
- يجب أن يكون الشركاء على استعداد لتفضيل التعاون الأمني بحيث يتناسب مع الأهداف الاستراتيجية والقدرة الاستيعابية للشريك: تتناول مبادرات التعاون الأمني الناجحة المجالات ذات الاهتمام المشترك، ويفضل القضايا التي هي من الأولويات الملحة للدولة المستقبلية، وعلى المنوال نفسه، يجب أن يكون التعاون الأمني تدريجياً وموجهاً ليتناسب مع القدرة الاستيعابية للدولة المستقبلية في الوقت الذي يتم فيه تسليم المساعدة.⁹⁴

تشير هذه العوامل الى أن العراق سيواجه تحدياً صعباً في دمج تيارات مختلفة من التعاون الأمني القادمة من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة من جهة، والمحور الإيراني الروسي من جهة أخرى. لقد

90. The Long Haul, p. 41.

91. المرجع نفسه. ص. 42.

92. المرجع نفسه. الصفحات 33-42.

93. المرجع نفسه. ص. 34.

94. المرجع نفسه. الصفحات 53-73.

كان هذا بالفعل صعباً إلى حد ما، كما هو مبين في المشادات التي حدثت بشأن معركة تحرير تكريت: الحشد الشعبي المدعوم من إيران، أم قوات الأمن العراقية المدعومة من قبل الولايات المتحدة. ما يمكن قوله هنا هو أن العراق ربما قد يستفيد من التعامل مع كلا الجانبين: فإيران وروسيا يمكن أن تكون مفيدة جداً في وقت قصير، ويمكن للعراق استغلال وجودها كقوة دافعة للحصول على دعم أكثر من الولايات المتحدة والشركاء الغربيين الآخرين. كما أن بعض نظم أسلحتها مثل دبابات القتال الرئيسة وطائرات الهليكوبتر الهجومية، مناسبة بشكل أفضل للعراق من الاسلحة الامريكية بالغة التعقيد. وقد يقدم التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، في نهاية المطاف، حزمة مساعدات أفضل، بما في ذلك الضربات الجوية والاستخبارات والمساعدة على المدى البعيد في إصلاح القطاع الأمني. والخدعة هنا تكمن في تأمين الالتزام الغربي على المدى البعيد بأمن العراق.

لتحقيق هذا الالتزام، فإن العراق بحاجة إلى استثمار جهد في إقامة بعض المشاريع المشتركة التي يمكن أن تبقى بعد نهاية الحرب الحالية ضد تنظيم داعش، هناك بالفعل مناقشات جارية مع التحالف بشأن بناء علاقات طويلة الأمد للتدريب العسكري المدعوم دولياً من خلال "مراكز التميز" في العراق. والفكرة هنا هي برمجة تدريب واكتفاء على المدى البعيد، وتوفير وسيلة تدريجية للحد من الاعتماد على شركاء الأمن الخارجي، والسماح للعراق ببذل المزيد بنفسه من دون خسارة مفاجئة للقدرة، كما حدث بعد عام 2011. قد يبدو هذا، وكأنه التزام صارم في خضم الحرب، ولكن ينبغي على العراق إرسال ضباط واعدنين أكثر للتدريب على اللغة، وإرسالهم إلى الخارج للتعليم العسكري المهني. كما ينبغي تشجيع كل من الضباط وضباط الصف للسفر إلى الخارج للتدريب، في الأردن، أو أبعد من ذلك في أوروبا أو أستراليا أو الولايات المتحدة، مع حزمة دعم سخي.

ويتضمن هذا الدفع لهم بأجر كامل خلال مدة التدريب، وأن يسمح لهم بقضاء فترات إجازة للعودة لرؤية عوائلهم، وأن يفهموا أن التعليم والتدريب الناجح سيحلب لهم الترقية، كمثال على ذلك يجب على العراق إرسال العديد من الطلاب للتعليم العسكري الدولي والتدريب في الولايات المتحدة، كما يجب التأكد من أنهم لا يواجهون أي معاملة سلبية في سكنهم. كل ذلك يصب في صالح العراق، وكل من لا يرى ذلك، قد لا يكون مهتماً بمصلحة البلاد.

الاستنتاج

قدمت هذه الدراسة بعض الملاحظات البسيطة بشأن أين كانت قوات الأمن العراقية، وأين هي الآن، وإلى أين تتجه، قد يختلف القراء مع بعض النقاط، وقد يتفقون مع أخرى، ولكن الهدف من ذلك هو توفير المادة للفكر، واحباط النقاش بشأن هذه القضايا. سيقود العراقيون هذا النقاش والعراقيون فقط هم من يمكنهم اختيار مستقبل بلادهم وقواتهم الأمنية.

لقد قدمت هذه الدراسة حكماً مفاده أن هناك دلائل ملموسة على إحراز تقدم في إعادة بناء قوات الأمن العراقية. كان هناك، في البداية بعد سقوط الموصل، حاجة ملحة للتعبيئة الشعبية، ولكن مثل هذه القوات لن تكون قادرة على أن تلعب دوراً حاسماً في المعارك الحضرية في شمال العراق وغربه. إن القيادة تتحول إلى قوات الأمن العراقية الدائمة، وهي الجيش العراقي والشرطة الاتحادية، حيث ستمتد المعركة بعد الموصل إلى الصحاري والحدود. لن يتم خدمة العراق من خلال تجاهل الوزارات الحالية الكبيرة والآلة العسكرية الأصيلة لصالح مؤسسات جديدة مثل الحشد الشعبي الدائم أو الحرس الوطني، بدلا من ذلك يحتاج العراق إلى اكمال تطوير الوزارات وتطبيق تشريعات صلاحيات المحافظات.

إن إعادة بناء قوات الامن العراقية هو الجهد الرئيسي الثاني منذ العام 2003، هذه المرة سيكون الجهد عراقياً بمساعدة مجموعة واسعة من الشركاء الدوليين. هناك الكثير من الأسباب لكي نأمل أن يتمكن العراقيون من إنهاء مهمة بناء مجموعة من المؤسسات الأمنية الموالية والفعالة. ذلك أن القيادة الجديدة لمقر القيادة المشتركة، التابعة لمركز العمليات المشتركة، ومختلف قيادات العمليات والفرق تبذل كل ما في وسعها لإجراء تغييرات مهمة، والانتصار في المعارك. ومن شأن قدامى المحاربين في وحدات الحشد الشعبي وفرقة العباس القتالية وقوات الأمن العشائرية إضافة خبراتهم لقوات الأمن العراقية. وسيكون للجيل القادم من الشباب القدرة على أن يكونوا مدنيين وجنوداً وضباطاً وضباط صف كبار في الوزارة. وقد وصف أحد الجنود للمؤلف الموقف قائلاً "أنظر إلى المتظاهرين، وانظر الى الإعلام العراقية: هذا هو الجيش العراقي للغد".

إذا ما جردنا كل تفاصيل مشاكل قوات الأمن العراقية، فإنها مشاكل قيادة، لقد شخص السفير ريان كروكر المشكلة عندما كتب "لدى العراقيين تقاليد عسكرية قوية، ولديهم جنود أشداء، ولا يحتاجون إلا لقيادة جيدة، ان الجيش العراقي ليس فاسداً حتى النخاع، بل فاسد من القمة"⁹⁵. لا تزال قوات

95. سؤال وجواب: ريان كروكر بشأن دور العراق في حرب طويلة ضد تنظيم داعش. 28 ايلول 2014. بيرنارد غويرتزمان.

مجلس العلاقات الخارجية

<http://www.defenseone.com/ideas/2014/09/ryan-crocker-iraqs-role-long-war-against-isil/95273>

الأمن العراقية على شكل هرم مقلوب، مع الكثير من القادة المتنافسين في الأعلى، وعدد قليل جداً من القادة الشباب الذين يتمتعون بالكفاءة على مستوى الوحدة. ومن شأن تعيين رئيس أركان جيش قوي أن يغير كل شيء، ويجب أن يكون لرئيس أركان الجيش سلطة إقالة أي شخص وأن يتم منحه الثقة بتفويض من البرلمان، أي لا بد له أن يكون قدوة وأن يقوم بتنفيذ القانون والمعايير العسكرية، وتطهير الجيش من الفاسدين وغير الكفوئين، وأن يرتقي بالتدريب إلى مستوى عالٍ. وقد ذكر أحد المدربين في الجيش العراقي للمؤلف قائلاً "الجيش ضعيف، ومن شأن الانضباط والتدريب أن يجعلانه قوياً".

الأولويات على المدى القريب

تشمل أولويات العراق في 2016 - 2017 الاستمرار في إعادة بناء قوات الأمن العراقية لدعم تحرير ما تبقى من المدن التي سيطر عليها تنظيم داعش، بما في ذلك الموصل وتلعفر والحوبيجة. يقوم العراق حالياً بالعديد من الأشياء التي تضمن نجاح هذه المعارك، وخاصة برنامج التدريب لعشرة أسابيع، والوحدات المتخصصة جنباً إلى جنب مع اختراق الأسلحة والتدريب الهندسي. تعد الجوانب السياسية والعسكرية لهذه المعارك حيوية: إذ يجب أن تعمل الجهات المعنية السنية المحلية ويتم اشراكها في تخطيط وتنفيذ المعارك. وسيكون لمساعدة التحالف الدولي دور بالغ الأهمية في تحرير هذه المدن بتكلفة مقبولة، وحد أدنى من الضرر، وهو ما يتطلب الحذر في اشراك بعض الفصائل من وحدات الحشد الشعبي في هذه المعارك. كما ستوفر استخبارات التحالف والقوة الجوية والعمليات الخاصة مزايا حاسمة لقوات الأمن العراقية. ومن شأن التنسيق بين بغداد وأربيل أن يكون له أيضاً جانب حيوي في جعل المعركة تجري بشكل أكثر سلاسة، ويعد أقل من الضحايا.

يجب أن يكون تراكم هذه المعارك تدريجياً وحذراً: إذ من الأفضل أن يكون الهجوم سريعاً وبطريقة صحيحة، كما يجب أن تتلقى وحدات قوات الأمن العراقية أكبر قدر من التدريب والمعدات، قبل أشهر من التقدم نحو المناطق الشمالية. ويجب إخبار الوحدات الجديدة بالضبط ما هي القطاعات والمهام المنوطة بها، وأن يسمح بإجراء تحليل للمهمة، وشرح عن الواجبات والجغرافيا. عندما تقترب مناطق التجمع التكتيكية من الموصل، يجب انتهاز تدريب واقعي على مناطق تشبه ساحات القتال الفعلية التي سوف يجري عليها القتال. ويذكر الكثير من القادة مقولة جميلة مفادها أن عرق التدريب يقلل من دماء المعركة. على العكس من الرومادي، إذ سبقت فترة طويلة من التردد مدتها سبعة عشر شهراً معركة التحرير النهائية، يجب أن يكون الإعداد لمعركة الموصل كبيراً، ومن ثم الاندفاع بسرعة. من شأن ذلك أن يقلل من الخسائر والدمار في ثاني أكبر مدينة في العراق. وبما أن الموصل أكبر بكثير من أي مدينة حررتها قوات الأمن

العراقية، فإنه يجب تقطيعها الى أجزاء واضحة الواحدة تلو الأخرى، مثل ما حدث في تكريت عندما تم تقسيم القتال الى أربع أو خمس معارك على التوالي.

الأولويات على المدى المتوسط

ستتحول الحرب بعد تحرير المدن من عام 2017 فصاعداً إلى صحراء نينوى والانبار، وخاصة على الحدود مع سوريا. وسيتم بالفعل تأمين بعض من هذه الحدود من الجانب السوري من قبل القوى الديمقراطية السورية. ويجب وضع جهود كبيرة في التنسيق مع قوات الدفاع الذاتي، ربما بمساعدة من قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، ومجموعة مكافحة الإرهاب المتمركزة في كردستان، وكلاهما يعملان بشكل وثيق مع الفصائل السورية. ستكون أجزاء أخرى من الحدود مفتوحة تماماً، وينبغي أن تكون هي المناطق التي تعطيها الحكومة العراقية الأولوية في جهودها لأمن الحدود الجديد.

سيتم دعم القادة العراقيين بخطط تكنولوجية معقدة باهظة الثمن لأنظمة أمن الحدود مثل النظام الذي تبلغ كلفته 12 مليار دولار، ويجري بناؤه في المملكة العربية السعودية. من دون التحدث عن التكاليف، فإن ما يحتاجه العراق في السنوات القادمة ليس نظاماً تكنولوجياً فائقاً، بل نظاماً فعالاً يركز على دعم الرجال والآلات التي يمكنها إغلاق الحدود. لم تنجح الحصون على الحدود ونقاط التفتيش في عامي 2012 - 2013، حتى عندما تم تعزيزها بشكل كبير بوحدات الجيش العراقي من الجنوب، كان هذا لأن كل وظيفة كانت معزولة عن الأخرى، وكانت تفتقر للامدادات، كما كانت الروح المعنوية منخفضة، وليس هناك وجود للدعم الجوي وقوات التدخل السريع. وبينما سينشر العراق قواته على طول الحدود السورية، فإنه سيجد أن العديد من الحصون الحدودية التي يبلغ عددها 51 حصناً قد تهدمت جزئياً. تحتاج حاميات الحدود الجديدة لأماكن للعيش، فضلاً عن إمدادات منتظمة من الطعام والماء، وحصون وخنادق وأسلاك شائكة، كما يجب حماية قوافل نقل الامدادات من خلال دوريات للجنود. هناك أيضاً ضرورة لوجود قوة خاصة لإزالة الألغام لنزع فتيل القنابل المزروعة حول كل حصن والمسارات الدورية. كما ستكون هناك حاجة للمراقبة الجوية لمراقبة طرق اختراق العدو. كما تحتاج الحصون إلى قوة محمولة جواً بطائرات الهليكوبتر، وغطاء جوي لمساعدة الحصون التي يتم مهاجمتها. هناك أيضاً حاجة للكشفة الصحراويين المحليين والعناصر العشائرية لكشف طرق المهربين، ولاستمالة العشائر من خلال منحها فرص عمل، إنه مشروع ضخم يحتاج إلى السير به خطوة بخطوة، وبمساعدة دولية قوية. ويجب أولاً تأمين نقاط الدخول، ومن ثم طرق التهريب الرئيسية، وأخيراً الحدود بكاملها.

في الوقت نفسه الذي يتم فيه إغلاق الحدود، يجب على قوات الأمن العراقية الانتقال إلى مكافحة التمرد لمنع انتفاضة جديدة لتنظيم داعش في المناطق المحررة، سيكون هذا الأمر مهمة مكافحة الإرهاب، واستئصال قيادة وخلايا تنظيم داعش، ولكن يجب تركيز الجهود أيضاً على خفض مستوى التعاطف المحلي مع تنظيم داعش أو التنظيمات المماثلة. يجب على الحكومة العراقية إجراء مراجعة فورية لأفضل الممارسات والدروس المستفادة من العقد الماضي، يجب أن يتم ذلك بتكليف من قبل رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس أركان الجيش وأن تفضل به لجنة من الضباط العراقيين الذين كانوا أكثر نجاحاً في مكافحة التمرد الذي ركز على السكان في العقد الماضي. من شأن هذا أن ينتج عقيدة عراقية عملية لمكافحة التمرد الذي يمكن تدريبه للضباط. وسيكون ذلك المنهج منهجاً مدنياً وعسكرياً يهدف الى ابقاء قوات الأمن العراقية على اتصال مع السكان المحليين، كما يمكن العمل ببعض جوانب قانون صلاحيات المحافظات ومفهوم الحرس الوطني في المنهج، وخلق "قواعد ممارسة لعبة" موحدة للقادة العراقيين بينما يتحركون في المناطق المحررة، ويبدوون العمل مع المجتمعات المحلية.

التقدير الحقيقي للجيش العراقي

إن خطة إعادة بناء قوات الأمن العراقية كبيرة جداً لأن توضع في هذه الدراسة، وهي مسؤولية عراقية، ولكن المقاطع المذكورة أعلاه تقدم بعض الأفكار التي ينبغي أن يتم توجيهها في المستقبل. العراق بحاجة الى قوات أمن يمكن أن تغير بمرونة من حجمها وشكلها وفقاً لاحتياجات البلاد. ويجب على تلك القوات، خلال الأزمات، أن تكون قادرة على التوسع، الأمر الذي يقترح بنية قوات احتياط تحتفظ بأشخاص مدربين يبقون على الاتصال حتى لو كانوا لا يعملون فيها، أو أنهم لا يعملون بدوام كامل. كما ستحتاج القوة أيضاً الى الكثير من خفة الحركة أكثر من قوات الأمن العراقية في العقد الماضي. ومن المرجح أن تظهر من الأزمة الحالية، قوات أمن عراقية أصغر، بحدود بضعة فرق عسكرية أو أقل، وهذا سيعني عدم وجود قوات للجيش العراقي في كل محافظة. لن تحدث أزمات دائمية في مناطق تركز القوات، الأمر الذي يتطلب من قوات الأمن العراقية أن تكون قادرة على إعادة الانتشار بشكل جماعي إلى أجزاء أخرى من العراق، والى القواعد نفسها في المنطقة الجديدة. كما ستحتاج قوات الأمن العراقية إلى أن تكون قادرة على التحرك، وقادرة على النقل، وأن تكون الخدمات اللوجستية سريعة وعملية.

أما من حيث ما يمكن لقوات الأمن العراقية بناءه من الوحدات، فقد كان الدرس الرئيس من العقد الماضي هو ضرورة بناء وحدات الدعم بالنسب الصحيحة للألوية القتالية. كانت القوة لما قبل 2011 فاقدة للتوازن، مع وحدات دعم قليلة جداً بالنسبة للعدد الكلي للألوية المقاتلة. ولم يكن يوجد أي نقطة

إعادة بناء لوحدات كاملة، أو ملئ فراغ الألوية القتالية الضعيفة، إذا كانت الحكومة لا تستثمر في بناء وحدات الدعم بالنسب الصحيحة. كان للجيش العراقي، في عام 2010، مثلاً، 192,687 من القوات المخصصة للألوية المقاتلة، و42,383 من القوات المخصصة لدعم الوحدات، وحتى هذه النسبة كانت تمثل نصف وحدات الدعم اللازم فقط. أما اليوم، فالجيش العراقي لديه 54 لواءً مقاتلاً وحوالي 81,000 جندي مقاتل في هذه الألوية، وباستخدام الأرقام المذكورة أعلاه كدليل، فإن العدد الصحيح لقوات الدعم لهذا الجيش يكون 48,000. وهكذا فإن المفروض أن يكون لكل 100,000 من القوات القتالية في قوات الأمن العراقية، حوالي 60,000 من قوات الدعم. وبالتوازي مع ملئ فراغ الألوية القتالية الضعيفة، تحتاج الحكومة العراقية إلى إجراء برنامج أكثر تقدماً من أي وقت مضى للتعويض في إنشاء وحدات الهندسة والمدفعية واللوجستية والطبية والاتصالات والاستخبارات.